مجلة
الرابطة الاقتصادية
اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (8) سبتمبر 2022م

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

زراعة القطن
في دلتا أبين .. الماضي والحاضر وآفاق المستقبل

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحـــن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7
- شخصية اقتصادية: معالي وزير الصناعة والتجارة. أ. محمد محمد الأشول. 11
- تحليل أسعار الصرف لشهر أغسطس 15
- تطورات اقتصادية:
  - زراعة القطن في دلتا أبين.. الماضي والحاضر وآفاق المستقبل أ. صالح الجفري. 19
  - أهمية إدارة النزاع والعمل الإنساني لدعم الأمن والاستقرار في الوطن العربي د. بثينة السقاف 22
  - وضع اليمن حسب مؤشر التنمية البشرية وسبل تحسين المؤشر بعد الحرب حسين صالح التام. 25
  - انهيار وافلاس الشركات التجارية في ظل الحرب - معاذ عبدالواحد الصبري 29
  - متى يتم احترام سيادة الريال اليمني داخل أراضيه - د. يوسف سعيد أحمد 31
  - الحرب ودائرة اتساع الفقر في اليمن. د. غالب حسين جواس 33
  - أرقام تهمك.. التطورات الاقتصادية والنقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني عدن 36
- تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر أغسطس 39
- مقالات اقتصادية:
  - التصالح في جرائم الائتمان. رمزي عبدالله عبدالرب سيف 44
  - التنمية.. تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس. م. علي سعيد صالح 46
  - النفط ما بين الصراع والسيادة. جلاء الجوهري 47
  - دور هيئة الدستور الغذائي من تضليل وغش المستهلك. عمر سالم بامرزوف 50
  - صراع بشري إلى الفضاء الالكتروني. مروة نوشاد إسماعيل طيب 52
- تجارب تنموية: سلطنة عمان واحة الاستقرار في شبه الجزيرة العربية. د. سامي محمد قاسم 55
- إلى من يهمه الأمر: أما حان وقت تحصيل الموارد العامة د. حسين الملعسي رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية 59

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وبعد ...

يشهد نشاط مؤسسة الرابطة الاقتصادية تطورات مهمة وذلك في ضوء توسع علاقاتها من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع وزارة الصناعة والتجارة ومع الغرفة التجارية والصناعة / عدن ووكالة المنشآت الصغيرة والأصغر، وتخطط لتوقيع مذكرات تفاهم وشراكات مع عدد من منظمات المجتمع المدني والتي تأتي ترجمة لأهداف الرابطة الاقتصادية وشعارها - شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد- إيمانًا بإن إعادة وضع اقتصاد البلاد على طريق المعافاة لن يتحقق إلا من خلال اشتراك المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الرسمية معًا في جهد تكاملي من خلال عملية شاملة لإعادة الاعمار والتنمية للوصول إلى معافاة الاقتصاد وتحقيق نمو يساعد على التخفيف من الفقر وتجنب المجاعة وتشغيل الأيادي العاملة الشابة ومعافاة العملة والسيطرة على جنون الأسعار وغيرها من النتائج المرجوة.

إضافة لذلك سوف تنفذ الرابطة الاقتصادية عدد من الأنشطة خلال الفترة القادمة من خلال الانخراط مع الشركاء ومنها التهيئة للعمل الجاد لعقد مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمعافاة الاقتصاد وعقد ورشة عمل حول أزمة الأمن الغذائي في اليمن التحديات والفرص، وورشة حول المشتقات النفطية وغيرها من الأنشطة.

إن مجلة الرابطة الاقتصادية نافذة مهمة لنشاط الرابطة الاقتصادية نرجو من القراء الكرام دعم استمرارها من خلال تزويد هيئة التحرير بالمقالات والآراء ذات الصلة والنصائح لتحسين جودة العمل ودعم تمويل المجلة من خلال نشر الإعلانات وغيرها من وسائل الشراكة بين القراء والمتابعين ومنها استمرار القراء والمهتمين في متابعة ودعم الرابطة هو زادنا في الاستمرار والتميز.

والله من وراء القصد

- رئيس التحرير

من نحن؟

أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القامة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر(ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة السقاف

المسئول المالي للرابطة الاقتصادية

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama

معاملاتك

كلها تساهيل

مع تطبيق #بنك_القطيبي

حمّل التطبيق
او قم بقراءة
الـبـاركـود

JETZT BEI Google play

Available on the App Store

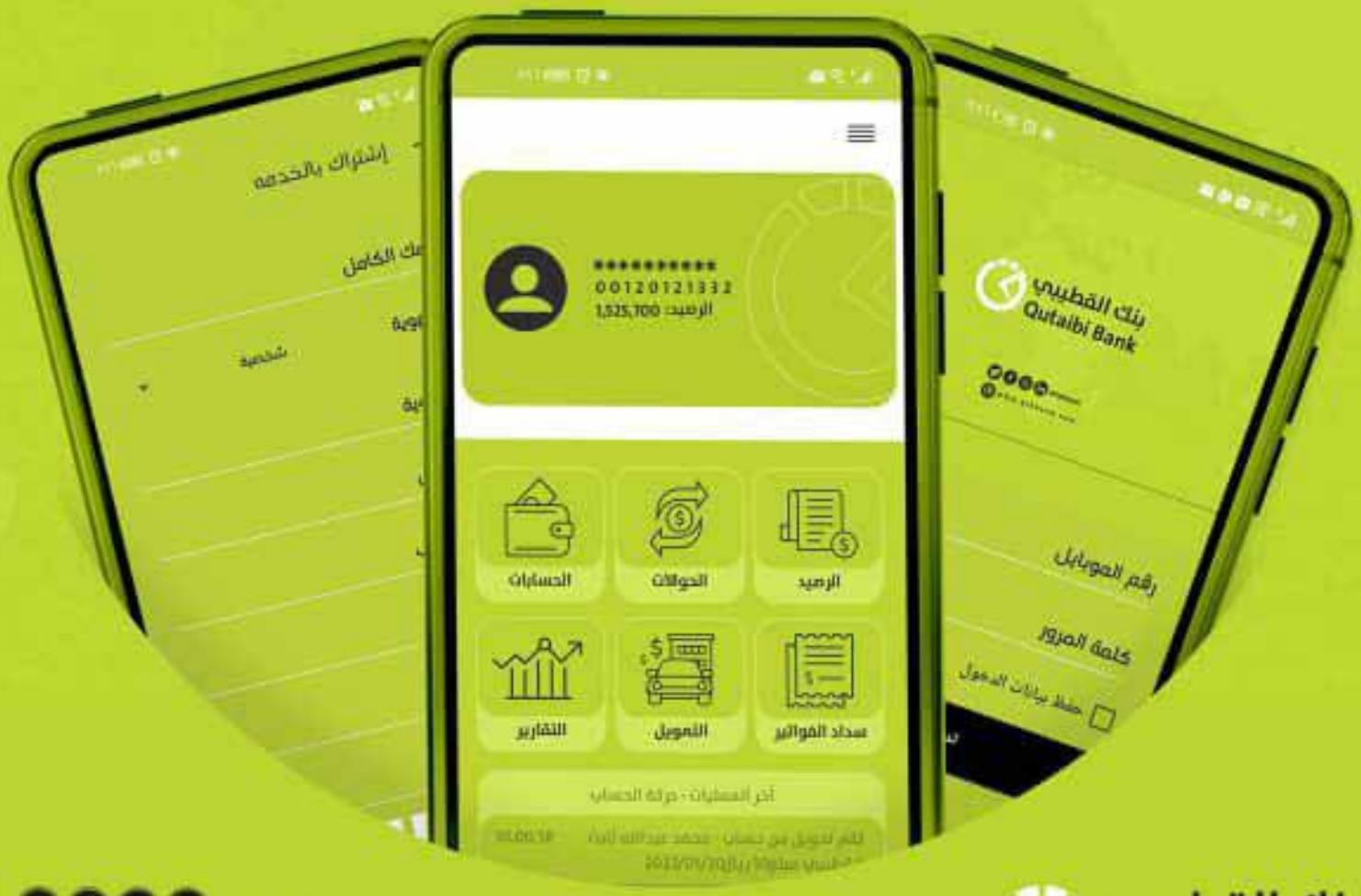

@Qtbbank

www.qtbbank.com

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

| شخصية اقتصادية

مقابلة معالي وزير الصناعة والتجارة مع مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية

أجرى اللقاء: د. حسين الملعسي رئيس التحرير

"الأعزاء القراء الأكارم، متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية، يسرنا ويسعدنا أن نميز عددنا هذا باستضافة معالي الأخ/ أ. محمد محمد الأشول وزير الصناعة والتجارة، كأول وزير يظهر في مجلة متخصصة بالشأن الاقتصادي والتجاري لتسليط الأضواء على عددٍ من القضايا الاقتصادية الهامة المرتبطة بأنشطة الحكومة، وخاصة قطاعي الصناعة والتجارة باعتبارها إحدى أهم الوزارات الاقتصادية.

في اللقاء مكاشفة مريحة لمجمل القضايا الاقتصادية والخدمية، وكثير الأسئلة التي ضلت حائرة، وجدنا لها إجابة وتبيان. مع استدراكٍ للمستقبل الذي بدا في ملامح الوزير بأنه واعد ويبشر بخير في ظل التركيبة التوافقية لشكل الحكومة وقيادة المجلس الرئاسي.

وعن الجانب الخدمي كان الاعتراف بالصعوبات لكنها تزول مع تفعيل أجهزة الدولة. وقيادة الوزارة تضع موازين الأعمال وتصب جُلَّ الجهد في تنفيذ المهام بما يحفظ بيئة الأعمال التنظيمية والمرحلة القادمة ستشهد تحسن كبير على عديد من الأصعدة مع اقتراب بشائر تكشف عنها قادم الأيام."

■ المجلة: تعمل الحكومة وبالذات وزارة الصناعة والتجارة في ظروف غاية في التعقيد ماهي أهم الصعوبات التي تعمل فيها الحكومة؟

■ الوزير: بدايةً اسمحوا لي من خلال منبركم المتميز ومعلمها المنير مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية، نقل تقديري واحترامي إلى القراء الأجلاء.

غاية التعقيد أن لا تأتي الصعوبات فرادى، وإنما في حشد، ما تكاد تغلق باب حتى تتكسر أبواب. من جائحة كورونا، إلى انهيار سعر العملة، إلى الإغلاق، مع حالة الاستقرار العالمي في أسواق الغذاء. وقبلها الانقلاب الذي ما ترك حربًا إلا استعرها ضد الشعب والحكومة.

نعم، الجهد كبير لكن المخافة أن تسقط الدولة وتتلاشى، كان هاجس الحكومة مع الاعتراف ببعض القصور في جوانب كثيرة، وله مرده، في بنيه الدولة بعد نقل العاصمة وما رافقه من تحدي في تأسيس منظومة حكم تدير وتقاتل الانقلاب.

■ المجلة: يعتقد البعض أن وزارتكم تقف متفرجة على ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، لماذا لا تقوم الوزارة بأدوارها الوظيفية في ضبط الأسعار؟

■ الوزير: تقوم الوزارة بدورها، ولكن بجناحان متساويان، حماية المستهلك، وهو الوصول إلى سعر معقول مع وضع الاعتبارات والظروف الداخلية والخارجية، وحماية القطاع الخاص والثروة المتراكمة حتى لا تتلاشى مع تقلبات الأسعار.

كما يعلم الجميع بأن القطاع الخاص هو الثروة الاقتصادية لنهضة أي أمة، وقد شهدت الفترات السابقة هروب رأس المال الوطني إلى الخارج، ومعه انهارت المؤسسات الاقتصادية وحدثت خسائر فادحة في قطاع الأجور والأعمال. ومع ذلك التجأنا في بعض القضايا إلى النيابة وضبط التجار المخالفين وإحالتهم إلى القضاء. وسنشهد في قابل الأيام تحسنًا ملحوظًا في أسعار الصرف حيث استفدنا من تراكم الخبرات، لم يصل الأمر إلى الاكتمال ولكن نسعى إليه.

■ المجلة: ماهي فرص إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية في البلاد؟

■ الوزير: ما يُنشئ الاقتصاد هو حاجة المجتمع وبنيته المالية، وجميعها مرتبطٌ بالعقل الاستثماري لدى التاجر، وظروف الأمان والحماية التي توفرها الدولة. ومن ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة بنود تتعلق بإعادة تفعيل المناطق الصناعية وشراكة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، إضافةً إلى التحسن الملموس في المحافظة المؤقتة عدن مع توفير بيئات ملائمة من خلال السعي الحثيث لتجهيز البنية التحتية.

■ المجلة: هل وصول الوديعة السعودية للبنك المركزي سيحل كل قضايا الاقتصاد؟ ولماذا يعوّل عليها؟

■ الوزير: الوديعة لن تحل كل المشاكل، لكنها تأتي عوضًا عن تبدد الاحتياطي القانوني الذي استخدمته المليشيات لمواجهة الدولة، ومع أنها ليست الحل الوحيد والسحري، لكن لها فوائد كثيرة، فهي تعطي مساحة لمعالجات اقتصادية على مستوى استقرار أسعار الصرف وغيرها، ولا يعوّل عليها بذلك القدر من الاتكالية، فقد استطاعت الحكومة تجاوز أضرار تأخرها، مع التفكير في مصادر أخرى أكثر ديناميكية في تحريك الأذرع الاقتصادية.

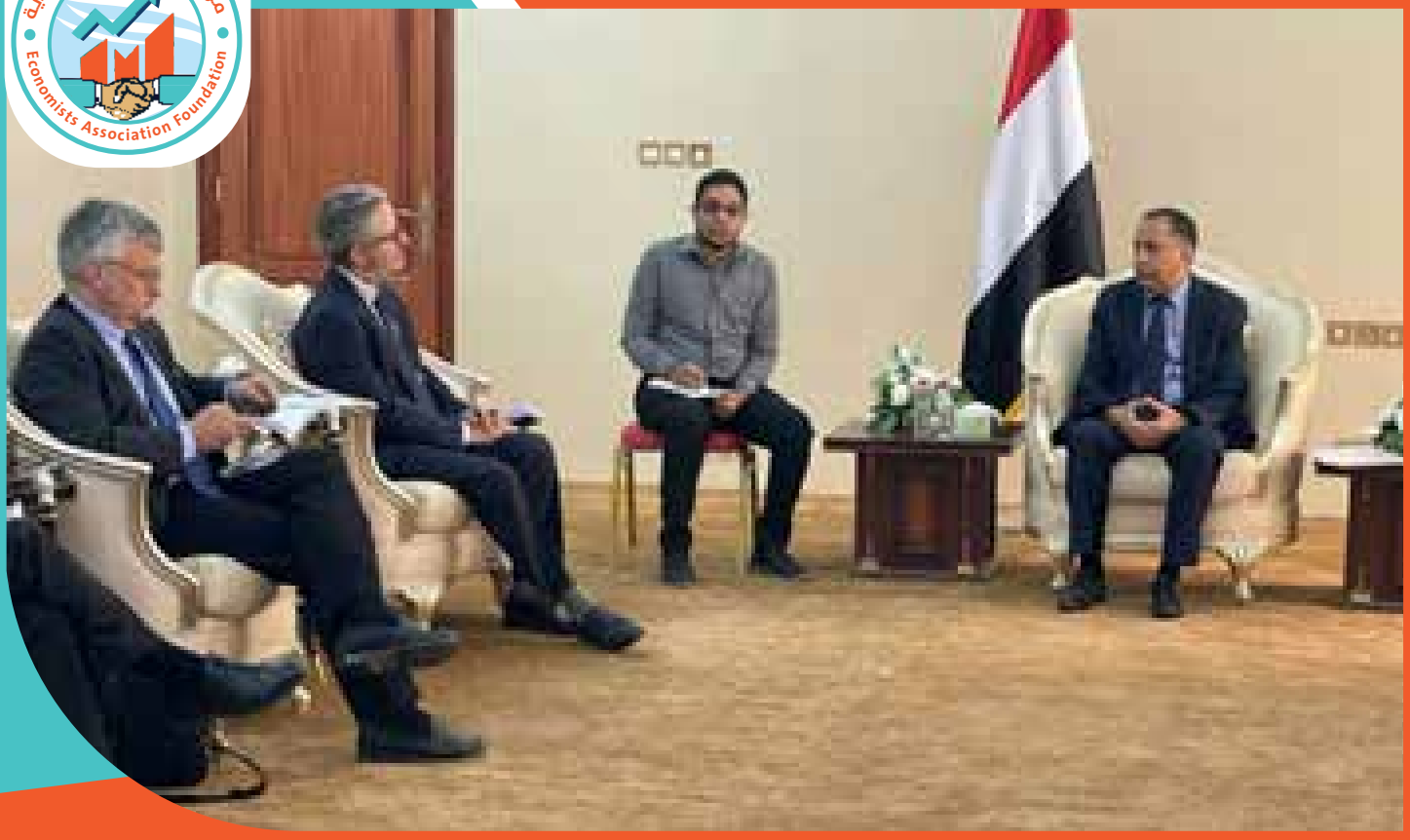

■ المجلة: فيما يتعلق بالأمن الغذائي، هل استفادت الحكومة من الدروس السابقة بعد أن كادت البلاد أن تصل إلى حافة المجاعة؟ وماهي الإجراءات التي تسعون لتنفيذها لضمان توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي؟

■ الوزير: حقيقةً كان الأمر مرعبًا ومفزعًا، وكاد أن يحصل انكشاف في الأمن الغذائي وتعرّض البلاد لمجاعة، ولأكون أكثر مصداقية ليست اليمن فقط التي عانت من ذلك، بل أغلب دول الإقليم الغير منتج للقمح. الحرب الروسية الأوكرانية، كشفت هشاشة نظام الأمن الغذائي على مستوى العالم أجمع.
ولكن كان الاستعداد جيدًا من قبل القطاع الخاص، ومعه تحركت كل أركان الدولة، بدايةً من فخامة رئيس وأعضاء المجلس الرئاسي، وتحركات رئيس مجلس الوزراء والتي كانت تصل إلى اللقاءات المباشرة مع التجار للتحفيز وتقديم التسهيلات ومخاطبة بعض الدول المنتجة لاستثناء اليمن من الحظر الذي فرضته تلك الدول، و انتهاءً بجهد وزارتنا في تتبع وقياس المخزون الاستراتيجي من القمح والبحث عن أسواق بديلة للاستيراد ومنع الاحتكار، مع إدارة المخاوف حول المجاعة ونقص الغذاء.
تقدمت الوزارة بحزمة من مشاريع القرارات إلى مجلس الوزراء لوضع تصور للمعالجات الاقتصادية ضمن توجيهات المجلس الرئاسي والتي كانت تدور حول تشجيع الاستثمار في مجال استيراد السلع الغذائية وزيادة عدد المستوردين، مع دراسة توسعة التخزين في صوامع الغذاء وتوفير البنى التحتية اللازمة لذلك، وتشديد الرقابة على المخزون الاستراتيجي لدى التجار، دون إغفال التنسيق المطلوب مع الوزارات المعنية في قطاعي الزراعة والأسماك.

■ المجلة: يُناط بوزارة الصناعة والتجارة أدوارٌ مهمة جدًا في العملية الاقتصادية، هل بالإمكان التحدث؟

■ الوزير: بموجب لائحة وزارة الصناعة والتجارة، نخوض تحدّي تنفيذ المهام الواجب إنجازها من تهيئة بيئة مشجعة وجاذبة للاستثمار إلى تحسين الميزان التجاري مع تمكين المنشآت المتوسطة والصغيرة من المنافسة والسعي إلى اندماج الاقتصاد اليمني في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وزيادة المكاسب والتقليل من الخسائر للاقتصاد. والمهمة الأعظم هو تحقيق وضع تمويني مستقر للسلع الأساسية وسبل العيش.

■ المجلة: كيف تنظرون إلى أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال الصناعة والتجارة والاستثمار وغيرها؟

■ الوزير: الشراكة مع القطاع الخاص قائمة وهي أساس استقامة البيئة الاقتصادية، لن يستطيع القطاع الخاص التخلي عن الدولة، أو تفكّر الدولة بإيجاد البديل والعودة إلى ملكيتها لكل شيء. نبذل قصارى الجهد والتحفيز للقطاع الخاص لما يمثله من ركيزة حيوية للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.
لكن الجميع في مرحلة عبور ويتطلب إلى وضع صيغ شراكة تقوم على المنفعة المشتركة لصالح بيئة الأعمال. نعلم ما يتعرض له القطاع الخاص لظروف جزمًا هي قاهرة، لكن العمل معًا يذلل الصعاب. نبشّر مرةً أخرى بانفراجةٍ اقتصاديةٍ على مستوى الاستثمار واستعادة البنية الصناعية

مجموعة السراري للتجارة
Alsarari Trading Group

الخيار المثالي

لمذاق يرضي الجميع

عدن-الشيخ عثمان-السيلة
02 - 383350

تطورات أسعار صرف العملات مقابل الريال اليمني لشهر أغسطس 2022م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

شهدت اسعار صرف الريال اليمني استقرار نسبياً خلال شهر اغسطس حيث بلغ متوسط سعر صرف الشراء للريال مقابل الدولار (1149) وكانت أعلى قيمة وصل لها هي 1187 ريال لكل دولار في 10\8\ وتراجع بنسبة بسيطة ليبلغ أدنى مستوى له 1099 ريال/ دولار كما لاحظنا عدم وجود فارق كبير بين سعر الشراء والبيع خلال الشهر مقارنة بالفترات السابقة حيث بلغ متوسط الفارق 11 ريال فقط وكذلك الحال بالنسبة للريال السعودي فقد بلغ متوسط سعر الشراء 303 ريال وبمتوسط فارق بين سعر البيع والشراء بلغ 2 ريال فقط.

وقد يعود هذا الاستقرار إلى توقعات المضاربين بقدوم وديعة سعودية إلى البنك المركزي بالتزامن مع الاصلاحات والتغييرات السياسة وتوجه الحكومة نحو حشد الموارد العامة وتوريدها الى حسابات البنك المركزي.

ومن ناحية اخرى لا يوجد هناك موسم يتطلب الزيادة في الاستيراد للسلع لتغطية الطلب المحلي والذي عادة ما يترافق معه زيادة في الطلب على النقد الاجنبي.

وعند النظر في العلاقة بين الاسعار في صنعاء وعدن نجد انها في عدن مازالت أعلى من 100% مقارنة مع الاسعار في صنعاء حيث بلغ في المتوسط 106 و107 للبيع والشراء على التوالي..

وفيما يتعلق بالمزادات التي يقدمها البنك المركزي توضح لنا بيانات الجدول ادناه بان هناك تراجع في الاقبال على المزادات في النصف الاخر من الشهر حيث بلغ متوسط المبالغ المقبولة 67% من اجمالي المبلغ المعروض من قبل البنك المركزي وكانت أدنى نسبة هي 20% فقط في أخر مزاد في 2022\8\30م وهذا يعكس توقعات التجار والبنوك والمضاربين بقدوم الوديعة واتجاه اسعار الصرف نحو التحسن مما جعلهم يحجمون عن الاقبال على المزاد، وفيما يتعلق بسعر الارساء للمزاد نجده لم يبتعد عن سعر السوق الموازي حيث بلغ في المتوسط (148,8) ريال/ دولار.. واستطاع البنك ان يسحب مبلغ (115,972,215,000) ريال من العملة المحلية في الـ خمسة المزادات خلال الشهر.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر أغسطس 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(29/2022)	02- أغسطس	1165	1150	1150	30000000	13826000	15899900000	46%	100%
(30/2022)	09- أغسطس	1190	1170	1180	30000000	30000000	35400000000	128%	78%
(31/2022)	16- أغسطس	1188	1175	1175	30000000	30000000	35250000000	106%	94%
(32/2022)	23- أغسطس	1129	1129	1139	30000000	19985000	22762915000	67%	100%
(33/2022)	30- أغسطس	1116	1100	1100	30000000	6054000	6659400000	20%	100%

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر أغسطس لعام 2022م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01 - اغسطس	306	309	1160	1172	148.30	148.50	558.50	559.50
02 - اغسطس	306	308	1163	1171	148.30	148.50	558.50	559.50
03 - اغسطس	306	307	1163	1167	148.30	148.50	558.50	559.50
04 -اغسطس	307	309	1164	1174	148.30	148.50	558.50	559.50
05- اغسطس	309	310	1169	1173	148.30	148.50	558.50	559.50
06 -اغسطس	310	312	1175	1182	148.30	148.50	558.50	559.50
07 -اغسطس	310	313	1176	1180	148.30	148.50	558.50	559.50
08 -اغسطس	312	314	1182	1192	148.30	148.50	558.50	559.50
09 -اغسطس	312	314	1184	1195	148.30	148.50	558.50	559.50
10 -اغسطس	313	315	1187	1197	148.30	148.50	558.50	559.50
11 - اغسطس	312	313	1182	1190	148.40	148.60	558.50	559.50
12 - اغسطس	312	313	1182	1190	148.40	148.60	558.50	559.50
13 - اغسطس	312	314	1184	1195	148.40	148.60	558.50	559.50
14 - اغسطس	312	314	1184	1195	148.40	148.60	558.50	559.50
15 - اغسطس	313	314	1186	1193	148.40	148.60	558.50	559.50
16 - اغسطس	311	313	1180	1190	148.40	148.60	558.50	559.50
17 - اغسطس	306	309	1160	1174	148.40	148.60	559	559.50
18 - اغسطس	305	309	1157	1174	148.40	148.60	559	559.50
19 - اغسطس	295	300	1118	1140	148.40	148.60	559	559.50
20 - اغسطس	290	293	1100	1113	148.40	148.60	559	559.50
21 - اغسطس	290	293	1099	1110	148.40	148.60	559	559.50
22 - اغسطس	292	295	1107	1121	148.40	148.60	559	559.50
23 - اغسطس	297	300	1128	1140	148.40	148.60	559	559.50
24 - اغسطس	295	299	1122	1136	148.40	148.60	559	559.50
25 - اغسطس	290	294	1099	1118	148.30	148.45	558	559.50
26 - اغسطس	290	294	1099	1118	148.30	148.45	558	559.50
27 - اغسطس	294	297	1114	1124	148.30	148.45	558	559.50
28 - اغسطس	295	297	1118	1129	148.35	148.50	559	559.50
27 - اغسطس	293	295	1108	1121	148.35	148.50	559	559.50
29 - اغسطس	292	294	1106	1117	148.35	148.50	559	559.50
31 - اغسطس	291	293	1103	1114	148.35	148.50	559	559.50
المصدر	.twitter.com/Boqash							

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 714508888 +967 711020620 +967 02-359155 +967 02-356894

+967 770640001 +967 737804455 +967 770640005 info@taibataden.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تطورات اقتصادية

زراعة القطن
في دلتا أبين .. الماضي والحاضر وآفاق المستقبل

أ. صالح الجفري

توطئة: (**)

مع مطلع العام 1946 بدأ التفكير من قبل الإدارة البريطانية أثناء الاحتلال البريطاني لبلادنا بزراعة القطن في مناطق ابين، ولحج حيث اسست السلطات البريطانية (لجنة ابين) في العام 1948م، ولجنة الانعاش الزراعي بلحج في العام 1954 بغرض تقديم التسهيلات المالية والفنية للمزارعين في هاتين المنطقتين وشراء القطن الزهر من المزارعين وتسويق القطن الشعر بعد عملية حلجه الى الخارج.

وبدأت زراعة القطن طويل التيلة من العام 1946 من خلال استجلاب أصناف القطن السودانية /المصرية التابع (لطراز اللامبرت) و اقلمته لتأمين احتياجات مصانع الغزل (التكسير) البريطانية ، ودشن الإنتاج التجاري في الموسم 49/48 في منطقة دلتا ابين وفي منطقة دلتا تبن الموسم 55/54 ، وصدر القطن المحلوج كاملا باسم قطن ابين الذي حظي وقتها بسمعة وشهرة عالميتين واسعه وذلك لصفاته النوعية من حيث الطول والمتانة والنعومة... وشكلت الظروف الطبيعية الملائمة لزراعة القطن وخصوبة التربة في منطقة المشروع أحد أهم العوامل التي ساعدت في التوسع بزراعة القطن خلال الأعوام الستة عشر الاولى من بداية زراعته في الموسم 49/48من (100) فدان الى (40000) أربعين ألف فدان في الموسم 63/62 وهي اكبر مساحة زرع بها القطن طويل التيلة في تاريخ البلاد .

أما بالنسبة للقطن متوسط التيلة (الابلند الأمريكي) والذي ادخلت زراعته لأول مرة في دلتا تبن في الخمسينات وأوائل الستينات للأغراض البحثية و أثبتت تفوقه على القطن طويل التيلة من حيث التبكير في النضج وزيادة الإنتاجية إلا أنه أقل بكثير من القطن طويل التيلة من حيث صفاته النوعية (الطول، المتانة، النعومة)

وبدأ تعميم زراعة القطن متوسط التيلة بعد الاستقلال نوفمبر 67 في مناطق لودر، موديه، ميفعه، حجر، احور بعد نجاح تجارب القلمة والجدوى الاقتصادية لزراعته تجاريا، وخصصت دلتا تبن لزراعته اعتبارا من الموسم 77/76بعد انشاء مصنع الغزل والنسيج أواخر العام 1975 في العاصمة عدن آنذاك.

تطور زراعة القطن والاثار الاقتصادية والاجتماعية في منطقة دلتا ابين:

شهدت منطقة مشروع (لجنة ابين) الو اقعة بين وادي بنا غربا ووادي حسان شرقا والتي تقدر مساحتها بثمانين ألف هكتار تقريبا شهدت هذه المنطقة تطورا اقتصاديا وتو افقت الأهداف المحلية مع أهداف سلطة الاستعمار حيث ساد الاستقرار والسلم الاجتماعي بعد فترة طويلة من الصراع بين ما عرف سابقا بالسلطنة اليافعية والسلطنة الفضلية على موارد الماء والكلاء حيث توفرت الآلاف من فرص العمل في استصلاح الاراضي والخدمات المختلفة لخدمة زراعة القطن في كل مراحله و انشات العديد من الإدارات ذات الصلة بخدمة القطن من إدارة الري وبناء قنوات التصريف التقليدية والجسور التحويلية وإدارة الخدمة الاليه وإدارة الوقاية والإرشاد وغيرها من الإدارات ذات الصلة وتركزت جميعها في منطقة المشروع مدينة جعار التي شيدت فيها على جبل خنفر مباني الإدارة التنفيذية للجنة ابين التي راس إدارتها عدد من خبراء الزراعة الإنجليز وتناصف مجلس إدارتها ممثلين عن السلطنتين اليافعية والفضلية ..وخلال تلك الفترة شهدت مدن دلتا ابين تطورا حضريا من حيث تخطيط البناء للمساكن وادخال الكهرباء وعمل شبكة المجاري ونظام البلديات و انشات عدد من المدارس الابتدائية ومدرسة متوسطة في كلا من جعار وزنجبار وبشكل عام كانت المنطقة قبلة للو افدين من مناطق اليمن جنوبا وشمالا وساعدت عملية الاستقرار في تطور المنطقة وتحسن احوال المزارعين من خلال عائدات القطن المسوق وما ر افقه من تطور وتوسع للنشاط التجاري لمختلف السلع والخدمات محل حاجة الناس.

والجدول التالي يوضح مستوى تطور زراعة القطن مساحة و انتاجا خلال الفترة من الموسم 51/50 الى الموسم 1996م. (**)

الموسم	المساحة الزراعية / فدان	الانتاج المحقق / رطل
51-50	15000	11376500
52-51	11000	8235585
53-52	15000	11422922
54-53	33000	24770508
55-54	26000	19817886
56-55	30000	22766402
57-56	28000	11522778
58-57	27000	20407117
59-58	22000	16662310
60-59	31000	23357599
61-60	19000	14197048
62-61	33000	24568841
63-62	40000	30167494
64-63	31000	23640034
65-64	40000	30024062
66-65	19000	479740
67-66	25000	18858876
68-67	13000	9841051
69-68	39000	29224133
70-69	28000	21100846
71-70	31000	23068462
72-71	22000	16796235
73-72	26000	19245835
74-73	24000	17950743
75-74	21000	16033309
76-75	15000	11341735
77-76	10000	7926879
78-77	17000	13248667
79-78	9000	6957955
81-80	10000	7234571
82-81	10000	7611473
83-82	6000	4140540
88-83	3500	2541047
85-84	3500	2548047
86-85	9000	6273725
87-86	5000	3771817
88-87	3500	2606488
89-88	12500	9378296
90-89	2500	2076536
91-90	2300	1785078
92-91	77	58459
93-92	4600	15134
94-93	309	232211
95-94	35	25481
96-95	5200	394194
97-96	15000	112950026

ومن خلال القراءة المباشرة لمعطيات الجدول أعلاه يتضح لنا مستوى تطور المساحات والانتاج خاصة خلال عقود الخمسينات والستينات والى حدا ما السبعينات وربما يعود ذلك أساسا إلى تدفق مياه السيول الى حوض منطقة الدلتا والأهم هو الاستغلال الأمثل في تصريفها عبر قنوات الري التقليدية من أعلى الدلتا الى أسفلها وصولا إلى منطقة الكود ومنطقة شقره الساحلية وذلك عبر التطبيق الصارم لتوزيع المياه المتدفقة من وادي بنا غربا ووادي حسان شرقا وفق العرف السائد حينها والذي كانت تؤمنه السلطات الزراعية للجنة ابين عبر مفتشي الري في كل منطقة إضافة إلى دعم تنفيذه من السلطات الأمنية في المنطقة ومن القراءة المباشرة لمعطيات الجدول يمكن للمطلعين ملاحظة مستوى تطور المساحات والانتاج والتي بلغت اعلى مستوى لها مساحة و انتاجا في الموس و ايضا بعض المواسم اللاحقة كما تظهرها البيانات.

اللافت ايضا أنه لم يطرأ أي زيادة على إنتاجية الفدان خلال العقود الثلاثة وظلت بالمتوسط تقريبا (750) رطلا للفدان؟!

كما يلاحظ انحسار المساحات المزروعة بالقطن منذ مطلع السبعينات لعوامل نقص تدفق السيول إضافة إلى ما ارتبط بالسياسات لحل المسألة الزراعية وقوانين الإصلاح الزراعي وسوء التطبيق و انعدام الحوافز ونظام خطط الاستزراع المركزي وعزوف الفلاحين عن زراعة القطن وقيام التعاونيات بمنطقة دلتا ابين بتحديد المساحات لزراعة القطن وزراعتها ولأن القطن المحصول الوحيد تقريبا الذي لا يمكن تسويقه الى عبر القنوات الرسمية اهتمت التعاونيات بزراعته فيما مسائل خدمته لم تكن بالمستوى المطلوب مما أثر على الإنتاج

والعوائد المالية من تسويقه عبرهيئة تطوير دلتا ابين التي ورثت لجنة ابين التي تعثرت في إدارتها وتضخم نفقاتها عبرعمالة فائضة عن الحاجه واستهلاك كل رصيدها مما اوصلها لمرحلة العجز عن تمويل شراء القطن من المزارعين في مطلع الثمانينات تقريبا وأخذت قرض من البنك الأهلي اليمني مقابل رهن كل عقاراتها لمبانيها المشيدة على تبه جبل خنفر في مدينة جعار.

■ تجربة الاستثمار في زراعة القطن

في أواخر العام 9تقريبا قرار رئيس الوزراء تحرير أسعار القطن وحينها تحولت هيئة تطوير دلتا ابين إلى جمعية دلتا ابين بإدارة مناصفة بين مزارعين ما عرف سابقا باليافعي والفضلي في أوضاع غاية في التعقيد ماليا واداريا وبالكاد تحصلت على قرض من بنك التسليف لشراء اقطان المنتجين فيما ظلت البنية التحتية للمحلج ذات كلفة عالية جراء قدمها وتهالكها ومحدودية انتاج كل اله /ساعه/رطل .ودخلت شركة الماز التابعة لنجل شقيق الرئيس السابق بامتيازات وتسهيلات وقروض ميسره للمزارعين وبالذات لمزارعي الري المستديم (الآبار الارتوازية) حيث تو افد عليها عدد أكبر من المزارعين وتطور اسعار الشراء نسبيا الى ...ريال /للرطل وحققت الشركة حضور في منطقة الدلتا وحتى منطقة احوروخلال أعوام عملت على تجهيز محلج متطور تركي الصنع يحلج اكثر من ...كيلو /ساعه ، وظل قرار تحرير أسعار القطن في ساحة غير متكافئة بين إدارة جمعية لجنة ابين المنهكة على كل الاتجاهات وشركة الماز الصاعدة بامتيازات وتسهيلات حكومية سهلت لها كل الصعوبات ولم يسمح بدخول أي مستثمر كما اعتقد سوق القطن . وبعد ثورة الشباب نهب المحلج ودمرت ونهبت مباني لجنة ابين وكل ما بقي من أصول.

كما يبدو من متابعة زراعة محصول القطن في البلاد العربية خاصة مصر التي كانت تزرع اكثر من (2500000)اثنين مليون ونصف المليون فدان واليوم تزرع (250000)مائتين وخمسين ألف فدان والأسباب قد تختلف بين اليمن ومصر ..القطن في دلتا ابين محصول مجهد للتربه وعائده النقدي محدود قياسا إلى كل مدخلات خدمات إنتاجه التي ارتفعت إلى مستوى كبير جدا في ظل التضخم المتصاعد في البلد إضافة إلى غياب كل الخدمات والإدارات التي كانت في خدمته ولعل خدمة الري اهم العوامل حيث لم تتم اي صيانة للمنشآت من سد باتيس الى الجسور التحويلية على طول شبكة الري التقليدية ولم تتم الاستفادة من السيول المتدفقة في العديد من المواسم المنصرمة وحتى موسم الخريف اليوم حيث لم تولي الحكومات المتعاقبة منذ ما بعد الوحدة اي اهتمامات بمسألة الزراعة وبنيتها التحتية مما أدى إلى تهالك الشبكة وضعف قدراتها في استيعاب أكبر كمية من المياه وبالتالي تصريفها لأكبر مساحة ممكنه من أراضي المزارعين.

ومستقبل زراعة القطن أعتقد يتوقف على برنامج وطني تتبناه أي حكومة قادمه تأخذ في الاعتبار أهمية هذا المحصول النقدي والصناعي اذا ما تم التفكير بإقامة صناعة وطنيه تعتمد عليه كمادة خام وتوفر له ولمزارعيه كل أوجه الدعم الفني والإداري والأهم اسعار تحفز المنتجين على زراعته.

■ مستقبل زراعة القطن

من الأهمية بمكان التذكير بأن البدايات الأولى لزراعة القطن وقيام مشروع لجنة كانت فترة الخمسينات والستينات ازدهرت فيها زراعة القطن مساحة و انتاجا بأعتباره يومها المحصول النقدي الاكثر عائدا والذي هيأت له كل الخدمات الاداريه والفنيه والمالية من خلال شبكة اداريه معنية بخدمته إضافة إلى عامل انتظام تدفق السيول في وادي بناء ووادي حسان.

اليوم اي حديث عن مستقبل زراعة القطن في دلتا ابين ينبغي أن يأخذ في الاعتبار العديد من العوامل ذات الأثر الإيجابي وفي صدارتها البنية التحتية في منطقة الدلتا وبالتحديد شبكة الري المتهالكه من سد باتيس والممتده على طول وعرض المنطقه الزراعيه بين وادي بناء، وحسان والتي أثبتت خلال المواسم المنصرمة عدم كفاءتها في استيعاب المياه المتدفقة وذهاب الكثير منها إلى البحر بما يعني انحسار المساحة المزروعه عقب كل موسم إضافة إلى عدم توفر الآليات من الجرارات مختلفة الأحجام والتي هي الأساس في عملية الري والصيانة لقنوات الري التقليديه إضافة إلى مايرتبط بالتكاليف المرتفعه لمدخلات زراعة محصول القطن من اعداد الارض إلى حني المحصول الذي يعد من أكثر المحاصيل اجهادا للتربه في ظل اسعار غير محفزه ..هذه العوامل وغيرها مجتمعة تظل عوامل كابحه لعدم احياء زراعة القطن ونرى تبني مشروع وطني لزراعة القطن طويل التيله يأخذ في الاعتبار اعتماد اللازم ماديا لتنفيذ هذا المشروع ولو على مراحل من البدء اولا باصلاح وتاهيل شبكة الري ثم اعتماد سياسة سعريه مجزيه تعتمد تكاليف الإنتاج المباشرة وغير المباشرة وتحقق عائد مالي معقول يحفز المزارعين على زراعة القطن إضافة إلى دعوة رجال المال والأعمال للاستثمار في هذا المحصول النقدي الهام وهكذا راي نعتقد النظر فيه لن يتاتى اليوم في ظل و اقع الأزمة والحرب التي تمر بها البلد وحتى يحل السلام نتوقع ان تاتي حكومات على قدر من المسؤوليه تعالج كم إهدار الموارد طوال العقود المنصرمه من مختلف القطاعات الاقتصاديه الإنتاجية عامة والقطاع الزراعي خاصة ..

وفق خطط و اقعيه وآليات تنفيذيه تحدد فيها الأولويات لمكونات قطاع الزراعه بما يمكن من النهوض به ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الإجمالي للبلد.

المراجع:

**من تقرير للأخوة الاستاذ صالح النينوه ، والدكتور ابوبكر المعلم رحمه الله.

**بيانات المساحات والانتاج م/فضل حليمان فريز القطن.

أهمية إدارة النزاع والعمل الإنساني لدعم الأمن والاستقرار في الوطن العربي

الباحثة/ د.بثينة عبدالله السقاف - عضو هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

نقدم لقراء مجلة الرابطة الاقتصادية الأكارم، مقال يأتي متزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني الذي يحتفى به كل ١٩ أغسطس من كل عام، يأتي في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية ناجمة عن الحرب الروسية الاوكرانية، وتغيرات مناخية نَجم عنها كوارث طبيعية في عدة دول من وطننا العربي الحبيب، أفضى كل ذلك إلى المزيد من التحديات أمام تعزيز استدامة السلام والأمن بشكل دائم في المنطقة.

■ صراعات مستمرة... وموارد اقتصادية متعثرة

يُعاني العالم العربي منذ عقود من تحديات جَمَّة، تمثلت بهشاشة أنظمة الحكم فيه، مع ضعف بنية مؤسسات الدولة، تولَّد عنه ضعف البنية التحتية، وتشوهات في هياكل القطاعات الاقتصادية، وارتفعت على إثرها معدلات الفقر والبطالة، وصنفت من ضمن الدول الهشة والأقل نموًا في العالم، ناهيك عن الكوارث الطبيعية التي تضرب المنطقة وتحديات العمل الانساني فيها.

إنَّ أسباب الصراعات في العالم العربي تنبثق من عدة أسباب باختلاف البلد وإدارة نظام الحكم فيه لكيفية إدارة حل النزاع والتعامل معه، فنجد الجانب الاقتصادي جداً عميق خاصة فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية، ومراكز القوى والاستيلاء على مراكز السلطة في البلد، ويتجلى ذلك النزاع في بلدان كاليبيا والعراق واليمن، بينما نجد الصراع الديني العرقي أكثر حدة وعمقاً في السودان، أما الإنفراد بالسلطة دون بقية المكونات السياسية الأخرى مع قمع المعارضة فيتجسد بالنزاع في سوريا، أما في لبنان فالأمر يختلف فالنزاع مستمر منذ قرابة ثلاثة عقود تجَذرت أسباب الصراع وتعمقت وبات صراعاً سياسياً و اقتصادياً وطائفياً، أما الصراع العربي الإسرائيلي فيُعَّد مصدراً لعدم الاستقرار في العالم العربي، مع عدم التوصل إلى سلام شامل في المنطقة عُدَّ عاملاً مغذياً لاستمرار العنف وتجدد الصراع. ولقد ازداد الصراع سوءً مع غياب إرادة سياسية تقوم بتسوية النزاعات إلى حل يرضي كل الأطراف، وإحلال السلام والأمن الدائمين، ولقد أدت جميع النزاعات داخلياً وخارجياً إلى زيادة التدهور الاقتصادي والوضع الانساني سواءً.

وهنا يُطرح التساؤل التالي: ماهية النزاع؟ وكيفية إدارته؟

يعرَّف النزاع بأنَّهُ تنافس بين طرفين أو أكثر على القيم والموارد والسلطة، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين الإضرار بالخصوم وتحييدهم، وهو ما يدفع الأطراف المتنازعة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، ويشكل ذلك التفاعل معياراً لتصنيف ذلك النزاع، وبالتالي يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح (1). وبالتالي فإنَّ إدارة النزاع هي: عملية تحديد الخلافات والتعامل معها بطريقة متوازنة وعقلانية فعَّالة للتوصل إلى حل يرضي كل الأطراف(2) .

■ آثار وأشكال النزاع في الوطن العربي

إنَّ النزاعات الداخلية في الوطن العربي تولدت

عنها آثاراً قاسية على المجتمع أفضت إلى الانهيار الشامل للدولة، فقد انهارت مقومات الدولة وقوضت مؤسساتها السياسية والمدنية التي قبل نشوب النزاع المسلح كانت ضعيفة أصلاً، وانهيار أجهزتها الخدمية على الموارد الاقتصادية والسلطة في البلد على حساب الأعراق الأخرى،

ومن خلال ما ورد في الجدول يلاحظ أن آثار النزاع قد أضعف الدولة وقوَّض سلطة مؤسساتها، وقد غلب على النزاع المواجهات

جدول يوضح اشكال النزاع في الوطن العربي منذ 2011م - حتى الآن

الرقم	الدولة	سبب الصراع	أطراف النزاع الداخلية	آثار النزاع السياسي
1	العراق	ديني- سياسي	- الاكراد والعرب - الشيعة والسنة	فرض حصار، وتفكك الدولة، وصراع داخلي..
2	السودان	ديني- عرقي	الحكومة والفصائل في الجنوب	انفصال جنوب السودان
3	اليمن	- ديني - سياسي	الحكومة المعترف بها دولياً - الحوثي - القضية الجنوبية	- الاستيلاء على السلطة من قبل الحوثة ودخول البلد في حرب أهلية - قيام المجلس الانتقالي الجنوبي
4	سوريا	تغيير نظام الحكم	المعارضة	- ضعف الدولة وانهيار الجزئي لمؤسساتها
5	ليبيا	- سياسي -اقتصادي	الحكومة - والمعارضة - والمليشيات المسلحة	- دخول البلد في حرب أهلية - ضعف مؤسسات الدولة
5	لبنان	سياسي - اقتصادي- ديني	الطوائف الدينية - والاحزاب السياسية	- ضعف الدولة والقوى السياسية

المصدر: من اعداد الباحثة، بالاستناد على المصدر الآتي: محمد نور البصراتي، النزاعات الداخلية ومسارات اعادة الإعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الرابع، اكتوبر 2019م.

والعسكرية والأمنية بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة(3)، وصولاً إلى تمزق نسيج المجتمع وتدمير الأنشطة الاقتصادية وتوسع قاعدة الفساد والذي تم تغذيته من عسكرة الاقتصاد وظهور اقتصاد الحرب، ومع زيادة تفكك سلطة الدولة تشرذمت معها مواردها المالية المختلفة لاسيما سلطتها على مواردها السيادية والتي يأتي في مقدمتها موارد النفط والغاز، متزامناً مع عدم تمكنها من السيادة على كافة حدودها السياسية وحفاظها على وحدة أراضيها، مما أدى إلى تفشي الفوضى مثل ما يحدث حالياً في كلاً من العراق وليبيا وسوريا واليمن والسودان.

■ أشكال النزاع في الوطن العربي

اتخذ الصراع في الدول العربية عدة أشكال، فتارةً تتنازع الأطراف على الموارد الاقتصادية بين النخب التقليدية أو تلك الصاعدة من تجار الحروب، وتارةً أخرى متخذه الدين ذريعة للتنازع كالصراع بين السنه والشيعة، ومن اتخذ العرق حجة للنزاع والاستحواذ

المسلحة بين مختلف القوى المتصارعة على السلطة متخذ أسباب متشابكة سياسياً و اقتصادياً وطائفياً، مع تغييب إدارة النزاع من قبل المنفرد بالسلطة وأطراف النزاع الأخرى، أثرت على استمرارية النزاع دون الوصول إلى تسوية سياسية تُرسي أسس لبناء سلم وأمن مستدام في المنطقة، فقد تأثر اقتصاد دول المنطقة بتداعيات أزمات في مناطق أخرى من العالم، كالأزمة الروسية –الأوكرانية والتي أظهرت ضعف مقومات الأمن الغذائي في دول المنطقة بشكل عام.

تداعيات النزاعات على مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي

مع مرور سنوات النزاع والصراعات منذ2011م وحتى الآن، تم رصد معدلات متدنية للتنمية البشرية في منطقة الدول العربية، لا سيما المتأثرة بالنزاع، فقد بلغ المعدل الاقليمي لمؤشر التنمية البشرية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نسبة) 0.89) في عام 2017م، مقابل (0.69) فقط للبلدان العربية في العام نفسه، كذلك فإنَّ اتجاه هذا المؤشر في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات أسوأ من نظيره في البلدان العربية غير المتأثرة بالنزاعات ففي الأولى سجلت تدهور في الظروف المعيشية، مع انخفاض مؤشر التنمية البشرية من نسبة(0.62) عام 2012م إلى نسبة (0.59) عام 2017م (4) ، وتبعاً لذلك ارتفعت بشكل كبير حجم الاحتياجات الإنسانية للأفراد في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، كما لا يتو افر تمويل كاف من جانب الجهات المانحة لتلبية هذه الاحتياجات بنفس الخط الزمني.

أهمية إدارة النزاع والعمل الانساني لدعم الأمن والاستقرار في العالم العربي

إنَّ مقولة أنَّ المنطقة العربية "أغنى مما هي متقدمة" (6)، هي ركن أساسي لتحليل أي خطط لاستراتيجية داعمة للأمن والاستقرار في العالم العربي، إذ أنَّ ما تحتاجه المنطقة لضمان مستقبل مستقر وآمن للأجيال القادمة يضمن فيه الرفاهية لأفراد المجتمع، هو تو افر في الدول العربية الآتي (7):

- الإرادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفة.
- الارتكاز على مبدأ الشفافية والحوكمة، والحكم الرشيد أساس

لدعم برامج اعادة الاعمار والتنمية الشاملة ا لمستد ا مة .

إنَّ النزاعات المستمرة والمتجددة في الوطن العربي منذ 2011م، عطلت مسارات التنمية وأعاقت التطور في الدول العربية التي شهدت اضطرابات أمنية وتغيرات سياسية، مما رفع من درجة المخاطر السياسية، وأدى إلى الاخلال بعقود الاستثمار لا سيما عقود النفط والغاز، والتقييد على التحويلات المالية، هذا فضلاً عن العقوبات الاقتصادية على بعض البلدان، ناهيك عن هروب رأس المال العربي إلى الخارج، و انخفاض الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى انحسار تدفق الاستمارات الأجنبية.

تتأثر التنمية بالتأثرات المباشرة وغير المباشرة للنزاع، وبالتالي في تمويل دعم أنشطة عمليات اعادة الاعمار لما بعد السلام، إنَّ هذا التأثير يتركز في ثلاثة مجالات أساسية وهي: التركيبة السكانية والتنمية الاقتصادية والقدرات البشرية، ويدخل في ضمن هذه المجالات تأثرات النزاع في الإنتاج الزراعي والتعليم والهجرة والبنية التحتية والاستثمار وتفشي الأمراض والوفيات

شكل يوضح تأثير النزاع المسلح على المجتمعات والتنمية

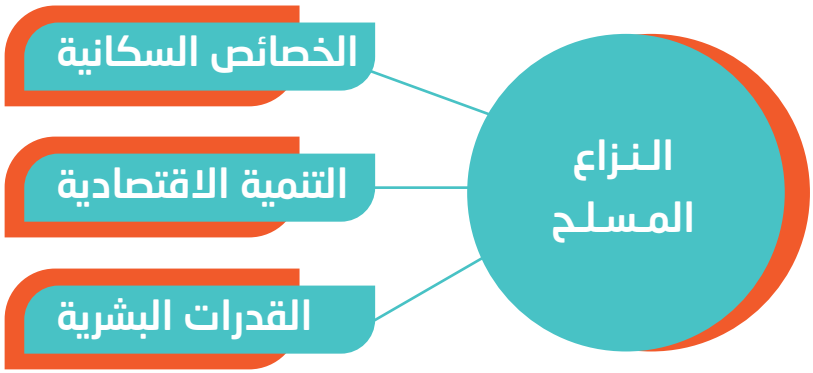

المصدر: جونثان دي، وآخرون، تقرير تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مكتب اليمن، 2019م، ص20.

والإنتاجية والتجارة، وإنَّ هذه التأثرات بدورها تأثر بشكل واسع في التنمية البشرية مستقبلاً .

■ الخلاصة:

واستخلاصاً لما سبق عرضه في المقال يفضي إلى أنَّ إدارة النزاع والعمل الانساني في العالم العربي يحتاج إلى إدارة سياسية ذات استراتيجية واضحة تفضي إلى تسوية النزاع والوصول إلى الاستقرار في المنطقة، ناهيك أنَّ أنشطة عمليات اعمار ما بعد النزاع تحتاج هي الأخرى إلى إعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين وتحولهما الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والنهوض بالأمن الانساني، وأنْ تتم مواصلة هذه السياسة في إطار سياق شامل للبحث عن السلام والأمن الدائمين لضمان استدامة التنمية في العالم العربي.

المراجع والمصادر:
1- محمد نور البصراتي، النزاعات الداخلية ومسارات اعادة الاعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الرابع، اكتوبر 2019م، مصر، ص6.
2- https://hbrarabic.com
3- المصدر السابق نفسة.
4- كيفية وضع اطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية، مجلة الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، العدد 6، الاسكوا، بيروت، 2019م، ص 96.
5- متاح على الرابط الاتي: https://www.un.or
6- جونثان دي، واخرون، تقرير تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مكتب اليمن، 2019م، ص20.
7- المصدر السابق نفسه.

وضع اليمن

حسب مؤشر التنمية البشرية وسبل تحسين المؤشر بعد الحرب

بقلم/حسين صالح التام

لم تعد مسالة النمو الاقتصادي هي مؤشر وحيد لقياس تقدم البلدان وخاصة النامية منها وقد حمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لواء الاهتمامات البشرية ككل ووضع البشر في صلب العملية التنموية.[1] كذلك نمو الناتج القومي الاجمالي مهم لكنه غير كاف للتنمية البشرية كما يطرح البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وفي التقرير الصادر عن مفهوم التنمية البشرية في العام 1990م.[2] بان التنمية البشرية تهدف الى زيادة الخيارات امام الناس ويجب تميز ثلاثة خيارات؛ ان يحيا الناس حياة طويلة وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة للعيش بحياة كريمة وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحرية السياسية والمشاركة وتوفير فرص الابداع وحقوق الانسان.

وفي راي ان الدول المتقدمة قد وصلت الى مستوى الرفاه الاقتصادية في العيش واستخدام مزيد من وسائل الحياة الكريمة ومستوى عالي من الخدمات اضافة الى الحرية السياسية والابداع والتعبير ومستوى لائق من حقوق الانسان في العيش والتعليم والعمل.

وبالنظر الى ان الانسان هدف التنمية ووسيلتها فلابد لهذا الانسان[3] ان ينمو ويتطور على كافة الصعد والرفع من مستواه وعندما نناقش قضية النمو الاقتصادي بعيد عن حياة البشر فاننا نكون قد ابعدنا اهم طرف في التنمية رغم الاهتمام بقضية متوسط الدخل الفردي لكن النظر من كافة الزوايا هو حجر الاساس في التنمية البشرية واليوم علاوه على ذلك من خلال المؤشرات نستطيع نعرف الفجوات ونستطيع تقييم أي وضع بل وحتى التخطيط للتنمية في المستقبل.

مؤشر التنمية البشرية: مقياس مقارن وفقا لثلاثة معطيات هي متوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع، والقدرة الشرائية للفرد يستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد متقدم، أو نامي أو من البلدان الأقل نموا، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1990 من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا سن.

يحاول هذا البحث الاجابة عن التساؤلات التالية:

1- الوضع الحالي لليمن في مؤشر التنمية البشرية؟

2- مستوى الفقر والجوع في السنوات الاخيرة؟

3- اهم التحديات تحقيق التنمية المستدامة في اليمن وسبل تجاوزها والتغلب عليها مستقبلا ؟

تشير الأسهم باللون البرتقالي، إلى اتجاه التغير في ترتيب الدول مقارنة مع بيانات التقرير السابق.

تشير الأرقام بين الأقواس إلى المراتب التي تحصل عليها أو المفقودة مقارنة بالترتيب في التقرير السابق.

المصدر:(ar.m.wikipedia.org/wiki26/12/2021)

يتضح من الجدول رقم (1) تدني مستوى اليمن في مؤشر التنمية البشرية بمقدار 16درجة بعد ان كان في المرتبة 163.

جدول (1) مستوى اليمن حسب مؤشر التنمية المستدامة 2020

المرتبة		البلد	مؤشر التنمية البشرية	
بيانات 2019 تقرير (2020)	بيانات 2019 (تقرير [4] 2020)		بيانات 2019 تقرير (2020)	متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية (2010-2019)
تنمية متدنية				
179	16	اليمن	0.470	0.82%

(1) مركز دراسات الوحدة العربية ،التنمية البشرية في الوطن العربي ،1993م،ص85

(2) المصدر السابق،ص89

(3) راي الباحث.

وبالرجوع إلى تقارير الامم المتحدة والبرنامج الانمائي والبنك الدولي ومؤتمر المانحين 2020م فإن قضايا الفقر بجميع أشكاله يعد من أولويات الاهداف السبعة عشر لخطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030م، حيث إن الهدف الرئيس لأهداف التنمية المستدامة يستهدف محاربة الفقر، وهو الهدف المتعلق بحشد موارد مالية كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك التعاون الانمائي المعزز من أجل تزويد البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا بما يكفيها من الوسائل الرامية إلى القضاء على الفقر ومن ضمنها اليمن كونها تعاني من أكبر مشكلة إنسانية في العالم ووصلت نسبة الفقر في اليمن إلى75 % مقارنة بمرحلة الصراع باليمن، وتبعا لتقارير الامم المتحدة فإن بـ 47 % قبل بدء الحرب في العام 2014م وفقا للبيان الصادرعن برنامج الامم المتحدة الانمائي و يتوقع إذا استمر القتال حتى عام 2022م فستُصنف اليمن كأفقر بلد في العالم. ولفت بيان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر إلى أنه في حالة عدم نشوب الصراع، كان بالإمكان أن يحرز اليمن تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تُعد الإطار العاملي لمكافحة الفقر الذي أتُّفق عليه في عام 2015م حتى التاريخ المستهدف لعام 2030م ولكن أكثر من سبع سنوات من الحرب أعاقت التنمية البشرية لمدة 21عاما. ويرى الباحث انه لن يصل اليمن الى نتيجة مرضية في محاربة الفقر حتى ولو انتهت الحرب على صعيد العمل نحو اهداف التنمية المستدامة ويتطلب العمل سنوات طويلة خاصة في ضل شحة الموارد المالية والتعطل الجزئي اوالكلى للطاقات الانتاجية في القطاعات الاقتصادية علاوةعلى ان دوامة الحرب انهكت مقدرات الدولة واضعفت مؤسساتها وامكاناتها واموال كان بالإمكان الاستفادة منها في تحفيز مجالات التنمية وتحسين مستوى الخدمات.

ولقد حذر البيان من أنه إذا استمر القتال حتى عام 2030م سيعيش 78% من اليمنيين في فقر ومجاعة وسيعاني 95% من سوء التغذية، وسيتعرض 84% من الأطفال للتقزم، حيث يشهد اليمن حرب منذ نحو 7 سنوات، أودت بحياة أكثر من 233 ألف شخص، وبات 80% من السكان البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على الدعم والمساعدات الإنسانية، في أسوأ أزمة إنسانية في العالم ويرى الباحث ان ادارة وتوجيه المساعدات الانمائية والانسانية لم توظف بالشكل المطلوب للتخفيف من اثار الحرب حيث ان توجية تلك المساعدات تتم بطريقة عشوائية ويتداخل عمل المنظمات المحلية والدولية في اليمن دون تنسيق ولا توجد رقابة فعاله على صرف الاموال اوتقييم لأثر التدخلات في مناطق التدخل المختلفة وغياب التخطيط للتدخلات وفق الحاجات الانسانية الاساسية للناس.

ويعود تصنيف اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة بحسب تقرير 2019 إلى بعض بعض الاسباب التي تواجه التنمية البشرية في اليمن ويمكن إيجازها على النحو التالي:

1. ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى 8.38 %لكل 100000مولود حي وفقا لآخر تقديرات في2015.
2. انخفاض القوى العاملة الماهرة إلى 1.21 %من إجمالي القوى العاملة خلال 2010-2018.
3. ارتفاع معدل العاملين المعرضين للمخاطر إلى 4.45 %من إجمالي القوى العاملة للعام2018.
4. ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد إلى 7.47 %خلال العام 2017 .
5. انخفاض معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور حيث بلغت 6 %مقارنة بـ 8.70%للذكور بالنسبة للفئات العمرية 15 فأكثر خلال العام 2018. واستنادا إلى نتائج تقرير مؤشر الجوع العالمي 2019 فإن اليمن تصنف ضمن أسوأ الدول في المؤشر محتلة المرتبة 116 من أصل 117 دولة في التقرير والتي تعيش ضمن الفئة المنذرة بالخطر تليها جمهورية أفريقيا الوسطى حيث بلغت نسبة مؤشر الجوع الكلي 9.45 درجة مئوية المنطقة البرتقالية ضمن خارطة مؤشر الجوع العالمي خلال العام 2019 وهي درجة قريبة جدا من الحالة الخامسة المصنفة بالمنذرة بالخطر الشديد.

جدول (2) وضع اليمن في مؤشر الجوع العالمي خلال الفترة 2014 - 2019

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	23.4	34.2	35.0	36.1	39.7	45.9

المصدر : www.globalhungerindex.org/download

جدول (3) اتجاهات تطور الاسعار المحلية في اليمن للفترة (2013-2022) معدل التضخم ك%

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة المؤشر	11.1	8.1	9	16	18	25	23	21	21.5	23.5

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي - الاصدار الرابع عشر، يوليو 2021

(1) احمد سعيد الوحش،الفقر في اليمن وأهداف التنمية المستدامة من منظور الأمم المتحدة ومؤتمر المانحين صوت الامل،1/11/2021.
(2) احمد سعيد الوحش، مصدر سابق.
(3) وزارة التخطيط والتعاون الدولي،قطاع الدراسات الاقتصادية، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن2020 سبتمبر (52).
(4) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات الاقتصادية، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن2020 .
(5) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ،تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية2021م.

ويرى الباحث ان للتضخم اثار سلبية خاصة على ذوي الدخل الثابت والمحدود حيث تسبب في ارتفاع فاحش لمستويات الاسعار في السلع والخدمات وارتفاع تكاليف النقل بسبب زيادة اسعار المشتقات النفطية وبمستويات متفاوتة كما ساهم اغلاق بعض الطرقات الى التنقل في طرق ومسارات لمسافات بعيدة وتعتبر القوة الشرائية للطبقة متوسطة الدخل من اهم مؤشرات التنمية الحقيقة في العصر الحديث.

جدول (4) اتجاهات النمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2013-2022) معدل النمو بالأسعار الثابتة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة المؤشر	4.8	0.2	32.7	17.9	11.6	3.6	2.1	5.0	0.15	1.77

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي - الاصدار الرابع عشر - يوليو 2021

التوصيات :

- الاتجاه للسلام الشامل وبدء العمل في بناء الدولة الاتحادية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص مع الاهتمام الاكبر بسن القوانين والتشريعات الضامنة للنجاح ومعالجة اثار الحرب على مختلف الاصعدة من خلال وضع رؤية وطنية للبلد اسوة بدول الجوار الخليجي وجمهورية مصر العربية لمعرفة اين وضع اليمن واين يريد يمضي.
- الرقابة والتقييم والتوجيه الصارم لموارد المساعدات الانمائية والانسانية بحيث يتم رفع كفاءة الاستهداف والتنفيذ وجودة الاستجابة الانسانية والعمل وفق الاحتياجات القائمة والطارئة.
- تشغيل القطاعات الاقتصادية كالموانئ وقطاعات النفط ورفع كفاءة الادارة والانتاج لتلك القطاعات وتفعيل وتنمية الصادرات غير النفطية خاصة القطاع الزراعي والسمكي حاليا وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني اسوة بالدول التي سبقت اليمن وهي افضل منه حالا.
- محاربة الفساد المالي والاداري والعمل على الاصلاح الاداري في اجهزة الدولة لأداء افضل وتجديد الطاقات بالكوادر الشابة والمؤهلة بعيد عن الوساطة والمحسوبيات وحسن الاختيار والتعيين.
- الرقابة والتقييم الفعالة لمنشاءات القطاع المصرفي كافة ووضع سقف للحوالات الداخلية وربط المؤسسات المصرفية والمالية والبنوك بنظام واحد فعال والزامها بالعمل بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل .
- تقييد الواردات الاستهلاكية غير الضرورية خلال السنوات القادمة وتشجيع البدائل المحلية والانتاج المحلي والاستثمار للتقليل من استنزاف العملات الصعبة.
- وضع استراتيجية وطنية لتطوير ورفع جودة التعليم العام والعالي وتفعيل عمل الجامعات وتنشيطها واجراء مزيدا من الاصلاحات في انظمتها الادارية والفنية وتفعيل البحث العلمي ومراكز الابحاث والتطوير ودعم الاختراعات ورصد موازنات ملائمة لهذا الجانب الحيوي.
- استصدار تقرير سنوي من وزارة التخطيط للتنمية البشرية في اليمن بالاشتراك مع مؤسسات يمنية مستقلة واكاديمية بشكل دوري بحيث يضع صناع القرار والمهتمين امام الواقع وكيف يمكن العمل على تحسين مختلف المؤشرات ضمن التنمية البشرية على المستوى الوطني.
- وضع نظام فعال للرقابة على اسعار المواد الغذائية والادوية والخدمات الطبية والتعليمية في القطاع الخاص منعا للاستغلال والجشع وارهاق ذوي الدخل المحدود لتعظيم الاستفادة من هذه القطاعات الحيوية.
- اصلاح وتوحيد السياسة المالية والنقدية للدولة بالتعاون الوثيق بين البنك المركزي اليمني ووزارة المالية والمؤسسات ذات العلاقة.

(1) قصي همرور، حوكمة التنمية قضايا واطروحات ،هيئة الخرطوم للصحافة والنشر،2020.

المراجع:

- مركز دراسات الوحدة العربية ،التنمية البشرية في الوطن العربي ،1993م.
.ar.m.wikipedia.org/wiki26/12/2021
- احمد سعيد الوحش ،الفقر في اليمن وأهداف التنمية المستدامة من منظور الأمم المتحدة ومؤتمر المانحين صوت الامل.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،قطاع الدراسات الاقتصادية ،نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن2020 سبتمبر(52).
www.globalhungerindex.org/download
- تقرير افاق الاقتصاد العربي ،الاصدار الرابع عشر ،يوليو2021.
- قصي همرور، حوكمة التنمية قضايا واطروحات ،هيئة الخرطوم للصحافة والنشر،2020.

إنهيار وإفلاس
الشركات التجارية في ظل الحرب

معاذ عبدالواحد محمد الصبري - نقيب المحاسبين اليمنين

في ظل الحرب الذي فرض على اليمنيين من عام 2015 بات اعلان افلاس الشركات لسان حال الكثير من الشركات في اليمن حيث افلاست اكثر من 80% من الشركات الصغيرة و15% من الشركات الكبيرة وهناك اكثر 500 قضية من قضايا الإفلاس المنظورة في المحاكم التجارية في قطاع الاتصالات والنقل وشركات النفطية وغيره من الشركات التجارية نتيجة التغيرات الاقتصادية ، وهي من القضايا الاقتصادية التي يجب ان تكون من اولوية النقاش والحوار لدراستها ووضع الحلول نظراً لإزديادها، وتأثير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، وذلك لزيادة البطالة الى 60% وكذلك الى زيادة الفقر حيث وصل في عام 2021 م الى 80 % من الشعب اليمني يحتاج الى معونة بالا ضافة الى زيادة عمليات الانتحار من شدة الفقر كما حدث في عدة محافظات يمنية بالضافة الى زيادة عملية الطلاق والمشاكل الأسرية..

وأن إعلان حالة الإفلاس يحمي أموال المصارف ومؤسسات التمويل وحاملي السندات، إضافة إلى أن الإفلاس يحمي الشركة نفسها من سوء تقييم الأصول قبل الخروج من السوق وبأقل خسائر ممكنة، فالإفلاس أمر قادح في السمعة التجارية؛ لذا فإن أول الخاسرين هم: المالك، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية على المستوى المهني، إضافة إلى أن المستثمرين قد يفقدون رأس المال، ولا يمكن القول أن الإفلاس مؤشر صحي، لكن الجهات الرابحة من حالات الإفلاس هي الاقتصاد العام، فعند خروج الشركات التي لا تضيف قيمة إلى الاقتصاد ستتيح للسوق التخلص من الشركات غير الفعالة، وإعادة تخصيص رأس المال للشركات ذات الكفاءة، ونشوء فرص استثمارية لظهور منافسين جدد، وان تجاهل الجهات المنظمة للسوق مساعدة تلك الشركات، ولا سيما إذا كان لدى تلك الشركات تاريخ سيئ من الممارسات الضارة، كالاحتكار أو الفساد، وأنها لا تضيف إلى الاقتصاد أي قيمة، وهذا ما يعرف بالتجاهل المحمود، أما في حالة إفلاس المصارف أو الشركات التي تضيف إلى الاقتصاد قيمة، كنقد أجنبي أو وظائف للمواطنين، فإن على الحكومة تتدخل

بشكل قوي؛ لمنع اندلاع أزمات قد تؤدي إلى كوارث اقتصادية لأن تجاهل إنقاذها قد يؤدي إلى انهار الاقتصاد.

وهناك فرق بين الافلاس والتفالس، فالإفلاس هو اضطراب في أعمال التاجر وعجز في امكانية سداد ديونه نتيجة الخسارة الطبيعية وهو أمر تجاري يقع على الرغم من ارادة التاجر، ويحدث الإفلاس حين لا تمتلك الشركة القدرة على سداد ديونها، ولا يتبقى شيء من الأموال لأصحابها، وقد يعود إفلاس الشركات إلى ضعف إدارتها وانعدام الخبرة التي ينتج عنها إصدار سلسلة من القرارات السيئة وكذلك الى أسباب الحرب وظهور فيروس كوفيد 19 و التي أدت إلى عدم قدرة الشركة على دفع الرواتب إلى موظفيها ودفع الاموال لدائنيها، هذا إضافة إلى التغيرات غير المتوقعة في بيئة الأسواق التي تعمل بها الشركة، مما يؤدي إلى انخفاض مبيعاتها. وهناك مشكلات أخرى منها الإتاوات والرسوم غير الرسمية التي فرضت على التجار.

ولا يخفى علينا أن المشاكل الاقتصادية تؤدي إلى صعوبة بقاء الأعمال، وتشمل المشكلات الاقتصادية التغيرات في الإنفاق، حين لا يكون لدى العملاء أموال كافية لإنفاقها، إذ تنهار العديد من الشركات خلال مراحل الركود. كما وتشمل العوائق الاقتصادية أيضا التغيرات في اتجاهات المستهلك والصناعة، وتفشل الشركات حين تخفق في التكيف مع تغير اهتمامات العملاء وتوقعاتهم، مما يعني أن خطا كاملا من إنتاجها يُمكن أن يكون عفا عليه الزمن. وأخيراً؛ المشاكل القانونية، والتي تكون عادة مكلفة للغاية، ويُمكن أن تتسبب في إفلاس الشركة، وتشمل تلك المشكلات الدعاوى القضائية التي يُمكن أن يرفعها العملاء، والمشكلات المتعلقة بتغيير القوانين واللوائح.

والإفلاس له عدة أوجه منها؛ الإفلاس البسيط، والذي يحصل عندما يتوقف التاجر عن دفع ديونه التجارية بسبب ظروف سياسية أو اقتصادية طارئة تؤدي إلى نقص أو ضعف في قيمة ومجوداته ناتج عن كساد السوق أو المواسم أو عسر أو خسارة لحقت ببعض زبائنه فتأثر بها. وعليه فإن التاجر (سواء كان فردا أم شركة) الذى يتوقف عن دفع ديونه يتحقق فيه حكم الإفلاس التجاري، لكن من المهم أن نعرف أن التوقف عن الدفع في حد ذاته ليس بجريمة يعاقب عليها، إذا

كان هذا الإفلاس التجاري راجعا إلى وضع خارجٍ عن الإرادة أو إلى الخطأ اليسير، أما إذا اقترن الإفلاس بخطأ فاحش أو تدليس فانه يُعدُ مكونا لجريمة التفالس، ولذا كانت قوانين الإفلاس الدولية تنص على جريمة الإفلاس التقصيري ويليها في قوة الجرم الإفلاس التدليسي (الاحتيالي)، أما الإفلاس التقصيري، فإنه ينجم عن أخطاء يرتكبها التاجر، كأن يسيء ويبالغ في الإنفاق على نفسه وعائلته أو أنه قد يعمد إلى المضاربات في الأسواق المالية (البورصات) أو إلى استعمال سندات الإعارة أو سحب شيكات بدون رصيد، فمثل هذه الأعمال تشكل جنحة الإفلاس التقصيري المعاقب عليها جزائياً بعقوبة جنحية. والنوع الثالث وقد يكون أخطرهم هوّ الإفلاس الاحتيالي، فإنه يحصل عندما يلجأ التاجر إلى إخفاء أمواله والهرب بها أو ببعضها، أو عندما يلجأ إلى إخفاء دفاتره أو ارتكاب التزوير فيها، مما يوجب محاكمته جنائياً بذلك، وهذا يعني أن الإفلاس التجاري قد يكون نتيجة تدليسٍ وتحايلٍ من التاجر الفرد أو من القائمين على الكيان التجاري ذي الشخصية المعنوية (الشركات التجارية). وهو الذي يمثل التفالس التدليسي أو الاحتيالي وقد يكون نتيجة خطأ جلي وهو ما يعرف بالتفالس التقصيري. وننبه على أن كلمة (تفالس) للتدليسي والتقصيري أدقُ من كلمة (إفلاس) وذلك تمييزا لهما عن الإفلاس الحقيقي غير الجنائي، وذلك لأن الإفلاس الجنائي ليس إفلاسا حقيقيا بل هو أفعال وقعت بإرادة فاعلها واختياره أدت لتحقيق الإفلاس أو اصطناعه والإيهام بوقوعه. وكما أن تجريم التفالس يقع على التاجر الفرد، فإنه في نطاق الشركات التجارية يقع على مديري الشركات وأعضاء مجالس إداراتها.

ختاماً؛ أتمنى أن يتبنى القانون قواعد جديدة لحماية الشركات من الإفلاس، ومساعدتها على إعادة الهيكلة، بدلاً من تصفية ممتلكات الأطراف التي تواجه مشكلات مالية وبيع أصولها بأسعار متدنية مع سرعة البت في الإجراءات، والتخفيف من الأعباء المطلوبة لتقديم طلب الصلح الواقي الذي يتيح للطرف المدين إعادة هيكلة أعماله بمقتضى خطة صلح واقٍ من الإفلاس مع دائنيه تحت إشراف الجهات المعنية.

متى يتم احترام سيادة الريال اليمني داخل أراضيه؟

د. يوسف سعيد احمد

كل دول العالم تحرص على تعزيز الدور السيادي لعملتها الوطنية داخل حدودها الجغرافية وفي اسواقها الوطنية. حيث لا تسمح بأية تعاملات داخل اسواقها إلا من خلال عملتها الوطنية. وتتخذ كافة الاجراءات التي تمنع ان تكون هناك أية حسابات بعملة اخرى غيرها. سواء للمستوردين أو المصدرين بما في ذلك العاملين في الخارج ومن يتلقون تحويلاتهم في الداخل هؤلاء يكونوا ملزمين بتحويل ارصدتهم سواء كانت بالدولار او الريال السعودي أو أية عملة حرة اخرى الى العملة الوطنية. إذا أرادوا سحبها او استخدامها في السوق المحلي وفي المحصلة وعبر هذه الاجراءات لا تسمح هذه الدول بدولرة اقتصادها أو حتى سعودته اذا كانت من دولنا الاقليمية.

لكن الوصول الى تعزيز الدور السيادي للعملة الوطنية لا يتم فقط من خلال الاجراءات والتحريميات القانونية ولكن تأتي في سياق وضع اسعار فائدة حقيقية موجبة تكون اعلا بنقطة او نقطتين على الاقل من معدلات التضخم القائمة لضمان تشجيع المدخرين على الاحتفاظ بعملتهم في البنوك التجارية بعملة بلادهم والادخار من خلالها.

لكن هذا ليس كافيا وكأولوية لن يتحقق ذلك إلا عبر اتباع سياسات اقتصادية كلية وقطاعية في سياقة استراتيجية وطنية ومن خلال تعزيز قدرة الاقتصاد عبر الاستثمارات العامة والخاصة في القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من القطاعات والتي تعزز من قدرة الاقتصاد وتدفعه للنمو بمعدل اعلى من معدل نمو السكان وبوتيرة تفوق الاستهلاك المجتمعي. وفوق ذلك ضمان توفير معظم حاجاته السلعية محليا وفي المقدمة منها الغذاء بالتوازي مع تعزيز قطاع الصادرات غير النفطية وزيادة تنافسيته في الخارج. وبما يعمل على الاقل على تضيق فجوة العجز التجاري وتحسين ميزان الحساب الجاري.

كما ان تعزيز الدور السيادي للعملة لن يتحقق على الوجه المرغوب إلا من خلال توفير بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة تعزز من دور القطاع الخاص وتعمل على تنويع الاقتصاد وتطلق طاقاته وتوفر له الحوافز المطلوبة والجاذبة للاستثمار المحلي

و اقامة شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص.

في بلادنا ظاهرة دولرة الاقتصاد وسعودته بدأت بوقت مبكر وتعاظمت مع بداية ظهور علائم لضعف الدولة مع بدء الاضطرابات الامنية وتفجير انابيب نقل النفط ويمكن القول انها كان محصلة لكل هذه العوامل وتناقص عائدات النفط وتحول اليمن الى مستورد صافي للنفط ومشتقاته.

احترام سيادة الريال اليمني مرهون باحترام سيادة الدولة:

القت الحرب اليمنية بضلالها بدءا منذ عام 2015 على الاقتصاد اليمني وعلى قيمة العملة الوطنية حيث ادت الى تعميق الاختلالات الاقتصادية في المؤشرات الاقتصادية الاساسية واستتبع ذلك انهيار قيمة العملة الوطنية وتزايد وضعها سوءا مع فقدان الدولة جزء كبير من مواردها العامة والتي خلقته اوضاع ما بعد الحرب .عدا عن فقدان الدورة المالية داخل الاقتصادية وبين البنوك والتي تعطل دورها في تأدية وظائفها وتحول كامل المعروض النقدي لدى شركات الصرافة والصرافين التي حلت محل بنوك الودائع مع انفلات السياسة النقدية خاصة مع غياب الاستقرار السياسي والامني خاصة في العاصمة عدن وحولها ونتيجة لاعتماد الدولة طوال كل هذه الفترة الطويلة وحتى ٢٠٢٢في دفع رواتب موظفيها على الاقتراض من البنك المركزي سحبا على المكشوف من خلال الاصدار النقدي التضخمي .

وعبر كل هذه الفترة فقدت العملة ممثلا بالريال اليمني دورها السيادي داخل سوقها الوطني. وانهيار قوتها الشرائية حيث فقد الريال اكثر من 300% من قيمته وتربع الدولار والريال السعودي كافة المعاملات بدءا من اسعار الاراضي والعقارات وايجار المباني وانتهاء بمجمل المعاملات الآجلة الاقتصادية والاستهلاكية.

في نهاية النصف الثاني من عام 2021 اتخذ مجلس الوزراء قرار نص على منع التعامل في المعاملات المالية وبيع الاراض أو تأجير العقارات وغيرها من المعاملات بالعملات الأجنبية واكد التعامل فقط بالريال اليمني. لكن القرار على أهميته لم يتابع تنفيذه من قبل الجهات الامنية والقانونية وهذه مشكلة وتحدي لازال قائما يسحب نفسة حتى على قرارات البنك المركزي الخاصة بتنظيم وضبط الصرافين ومنع المضاربة بالعملة فتعاون الجهات الامنية ضعيف ان لم يكن معدوم ولهذا تضل ممارسات الصرافين منفلتة تنحو نحو المضاربة وتواصل الممارسات اللاقانونية بأمان واطمئنان وبعيدا عن المسائلة او الخوف من القانون طالما والجهات الامنية والضبطية والقانونية لا تمارس دورها وهذا هو الفرق بين ما هو قائم لدينا وما يحدث في صنعاء عندما يتعلق الامر بعملية الضبط الامني للمخالفين فالانفلات الامني لدينا سيد الموقف وهذه مفارقة.

واخيرا فإن تعزيز الدور السيادي للعملة في سوقها الوطني يرتبط بمستوى وواقع استقرارها السياسي والامني وبمدى نضج توجهاتها الاقتصادية الكلية والجزئية وبمدى تنفيذ توجهاتها وحالة ومستوى وضعها الاقتصادي واخيرا بمدى ممارسة الدولة لسيادتها على اراضيها وفي هذا وعبر هذا فقط تشكل العملة الوطنية عنوان كبير لسيادة الدول.

الحرب.. واتساع دائر الفقر في اليمن

د. غالب حسين جواس
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إن ظاهرة الفقر لا تخص اليمن وحده ؛ فهي ظاهرة عالمية تزداد اتساعاً رغم التطور العلمي الهائل ؛ وعقدت العديد من القمم العالمية التي عبرت بها عن التزام العالم اجمع دولاً ومؤسسات ومنظمات بالتصدي المشترك والجماعي لظاهرة الفقر ؛ والعمل بصورة موحده لتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية للجميع .

ولم تحظى أي ظاهرة اجتماعية يوماً بمثل هذا الاهتمام في الجوانب السياسية والاقتصادية والاكاديمية عالمياً وقطرياً مثلما تحظى به ظاهرة الفقر , ولم تكن اليمن بعيده عن مشكلة الفقر ولا بعيده عن الاهتمام بمكافحته ؛ فقد خطفت ظاهرة الفقر أبصار الجميع لاتساع رقعته أفقياً وعمودياً ؛ وهو نتيجة لعدد من الصدمات الداخلية والخارجية العنيفة التي اصابت المجتمع اليمني ؛ خلال العقود الماضية خصوصاً من عقد التسعينات , واتسعت في العقود اللاحقة وشملت فئات لم تكن في هذه الدائرة ؛ فعكست نفسها على معيشة السكان التي تراجعت بأكثر من النصف وتوسعت معها ظاهرة الفقر لأكثر من الضعف منذ بداية الحرب عام 2015م.

لقد ظل اليمن لسنوات طوال أفقر بلد في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا و اقلها نمواً , ويشهد حالياً واحده من اسواء الازمات الانسانية في العالم؛ وفي خضم اندلاع الحرب بداية عام 2015م بدخول الحوثي العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م, إذ دمرت الاعمال القتالية اقتصاد اليمن؛ مما خلق نقص حاد في أمنه الغذائي وتدمير بنيته التحتية الحيوية من مباني ومراكز حيوية ومطارات ومواني وطرقات وجسور ومشافي ومراكز طبية واماكن حيوية؛ فقد دخلت اليمن منذ دلك الحين ازمة غير مسبوقة حينما تم الاستيلاء على مؤسسات الدولة تدريجياً ؛وكان لهذا الصراع أثار واسعة النطاق؛ إذ تسببت اعمال العنف في تناقص ايرادات السكان , وأسهم في عدم انتظام مرتبات موظفي الدولة؛ كما عطلت اعمال العنف سلاسل الامداد؛ وفرض الحصار على الموانئ قيوداً على واردات الغذاء والوقود, الأمر الذي كان له بالغ الاثر نظراً لاعتماد اليمن على الواردات في توفير نحو 95% من احتياجاته الغذائية قبل اندلاع الصراع ؛ كما ان حالة الشلل الذي اصابت المنشآت الصحية المدنية بما اسهمت في تقليص نوعية الحياة و انخفضت مستويات معيشتهم .

أشار المكتب السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن 3 مليون شخص او نحو 11% من السكان كانوا نازحين حتى يناير 2017م ؛ وقدرت منظمة الفاو إن نحو 17 مليون شخص أو 65% تقريباً من السكان يعانون من نقص الامن الغذائي, ويعيش النازحين داخل البلد ظروفاً اسواء من باقي السكان 60% من النازحين كما تبين التقارير الدولية يواجهون صعوبة الحصول على الغذاء, 40 % يواجهون صعوبة الحصول على سكن؛ مما أثر ذلك الأمر سلباً على معيشتهم إذ توقفت مداخيلهم سواء كانت رواتب حكومية او أعمال لدى القطاع الخاص او اعمال حرة سواء كانت صناعية او زراعية فوقع جميهم تحت طائلة الفقر.

ففي 2016م فقط كان أكثر من نصف السكان البالغ عددهم 29 مليون نسمة يتأثرون اقتصادياً وبشكل مباشر بالصراع الدائر وهو ما يشير الى أن الأمن الغذائي متردي لقطاع كبير من السكان وبات يؤثر على ما يقدر نحو 71% . 78 % من اليمنيين, مع إن

النساء يمثلن الفئات الاكثر احتياجاً والاولى بالرعاية من السكان.

إن عواقب الحرب على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لليمن مدمرة؛ وأصبح البلد يعاني أكبر انقسامات، إذ حدث تدمير واسع النطاق للحياة والممتلكات وانكمش الاقتصاد. وتشير تقديرات الامم المتحدة الى ان الناتج المحلي الاجمالي تراجع الى 35% عام 2016 م مقارنة بما كان عليه عام 2014م وفقد نحو 8 مليون يمني موارد رزقهم ويعيشون في مجتمعات محلية بدون خدمات اساسية او بالحد الادنى من هذه الخدمات.

لقد اتسعت ظاهرة الفقر في اليمن كنتيجة طبيعية لحالة الحرب وانعدام الامن؛ فكان النزوح والتهجير الاجباري لمعظم اليمنيين الواقعين في مناطق الصراع الى المناطق التي لا تتوافر فيها فرص العمل مما ادى الى اتساع دائرة الفقر وازداد قطرها , فتوقف كثير من الشباب عن العمل بسبب توجه بعضهم الى جهات القتال مع الاطراف المتنازعة؛ ونتيجة للأعمال الحربية دُمرت المنشآت الصناعية والخدمية والإنشائية والبنى التحتية ؛ مما أدى الى فقدان الوظائف ,حيث لا يمتلك اغلب اليمنيين قوتهم اليومي فغادر معظم اليمنيين القادرين على الهجرة بسبب نقص فرص العمل وانخفاض معدل الاجوروتدني مستوى المعيشة ؛ وهذا يعني خروج الكفاءات العلمية والمهنية والادبية من اليمن.

ان انزلاق اليمن الى الحرب والانهيار الاقتصادي والبؤس كان نتيجة لتفاقم الصراع فأصيب الاقتصاد بالشلل من جراء الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية؛ وتدهور البيئة الامنية عموماً.

إن ظاهرة الفقر في اليمن مشكلة اجتماعية اقتصادية حادة لا تقتصر أبعادها على الحرمان من استهلاك السلع والخدمات؛ بمعنى ان ظاهرة الفقر تجاوزت تامين الحد الادنى من الغذاء والملبس والمسكن.

فالفقر تجاوز نطاق الدخل ليشمل الحرمان من التعليم والصحة والمشاركة السياسية والتمتع بالحقوق الانسانية المكفولة بالتشريعات والاعراف الدولية؛ وللحد من ظاهرة الفقر يتطلب العمل على توجيه كافة السياسات والاجراءات نحو تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ان خلق فرص العمل بأجور تؤمن اهم مقومات الحياة يعتبر تحدي كبير في هذا الظرف بالذات وفي ظل الاختلال القائم في سوق العمل واهمها تضاعف معدل البطالة كل خمس سنوات , كما تؤكد ذلك الدراسات العلمية , بالإضافة الى هبوط الاجور الحقيقية بحوالي 80 % لموظفي جهاز الدولة علماً بان هذا المعدل كان قبل عام 2015م , وتضاعف تقريباً بعد تلك الفترة ولا توجد حالياً وفي ظل الحرب احصائيات دقيقة لحجم الهبوط في معدل الاجور الحقيقية لكنه بالواقع تجاوز هذا النسبة بكثير, وبالتالي وقوع الكثير من السكان في مصيدة الفقر اذ دخل اليها اصحاب الدخول المرتفعة واخص استاذة الجامعات التي اصبحت اجورهم لا تفي بأبسط متطلبات الحياة اذ ان دخلي الشهري لا يفي بمستلزمات نقلي من البيت الى الجامعة بسيارتي الخاصة المتهالكة الذي تجاوزت عمرها الافتراضي ولا استطيع شراء سيارة جديدة ناهيك عن ارتفاع اسعار الوقود والزيوت وقطع الغيار واصلاح وصيانة وسيلة نقلي, ذلك كله في ظل ثبات معدل الاجور منذ 2011م.

أن متوسط راتب الموظف الحكومي في اليمن بلغ بالمتوسط خمسمائة ريال سعودي علماً بان مرتب شهرواحد لموظف حكومي خليجي يعادل راتب موظف يمني لمده عامين واكثر تقريباً.

ان معالجة ظاهرة الفقر في اليمن تتمثل في العمل أولاً من قبل كافة فئات المجتمع اليمني على وقف الحرب بشتى الطرق والوسائل المتاحة ؛ فالحرب انهكت الاقتصاد اليمني وعطلت عمل كل عناصر الانتاج واوقفت الاستثمار واضعفت الخدمات الاجتماعية وخلقت فئة من افراد المجتمع ترعرعت واثرت من وراء الحرب؛ فإحلال السلام هو السبيل الوحيد القابل للتحقيق في سبيل المضي قدماً نحو انهاء المعاناة في اليمن.

الحرب داء أصاب الاقتصاد اليمني وشل قدراته ؛ وفقاً لبيانات حكومية فقد دمرت الحرب نحو 45 % من المنشآت الصحية؛ وتوقفت ودمرت نص المنشآت الاخرى عن العمل أما بسبب الحرب مباشرة أو بسبب تعرضها للنهب؛ وهناك 19 مليون شخص يعانون من انعدام الامن الغذائي؛ والحرب شردت العديد من اليمنيين من ديارهم وتوقف مصدر دخلهم, لذا فإيقاف الحرب ضرورة حتمية لوقف تدهور مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى اصحاب المصلحة الوطنيين والاقليميين والدوليين تبني عملية تعافي شاملة تشمل المجتمع اليمني ككل والتعافي يجب ان لا يقتصر على معالجة البنى التحتية وان يكون الانسان في صميم هذا الجهود من خلال التركيز على فتح مجالات الانشطة الاقتصادية المدَره للدخل كالاستثمار.

ان تحقيق السلام تساعد اليمنيين على البدء بالتخلص من الفقر وانخفاض مستوى سوء التغذية وامكانية تحقيق نمواً اقتصادياً. فلأزل ملايين اليمنيين يعانون من الصراع ومحاصرون في الفقر وفرص الحصول على العمل ضئيلة ؛ فالصراع الدموي منذ سبتمبر 2014 م بالإضافة الى الخسائر في الارواح, على أثره انخفضت سبل العيش وتمزق النسيج الاجتماعي مما تسبب بانتكاسات واسعة النطاق للتقدم التنموي فخسائر اليمن كما تشير التقديرات الاممية زادت عن سته وعشرون مليار دولار؛ بالإضافة الى الخسائر البشرية التي لم تكن فقط بسبب الاقتتال ؛ لكن نسبة كبيره من تلك الوفيات بسبب الاثار الثانوية للأزمة في سبل العيش وارتفاع اسعار المواد الغذائية وتدهور الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة وتشير التقارير الى ان 60% من الوفيات خلال الازمه نتجت عن تلك العوامل الثانوية ومن المتوقع ان ترتفع النسبة الى 75% عام 2030

اذا استمر الصراع. والى جانب الحرب كان لجائحة كوفيد19 التي اجتاحت العالم إذ ادت بنا للعودة الى الوراء بعقود من التقدم في مكافحة الفقر والفقر المدقع , فوفقاً لبيانات البنك الدولي دفعت تلك الجائحة ما بين 88 و115 مليون شخص الى الفقر مع وجود غالبية هؤلاء الفقراء الجدد في جنوب أسياء ودول جنوب الصحراء حيت معدلات الفقر مرتفعة اصلاً وفي عام 2021م بلغ عدد الفقراء 143-163 مليون شخص و انضم هؤلاء الفقراء الجدد الى صف 1.3 مليار فقير يعيشون في فقر متعدد الابعاد.

ان جائحة كورونا زادت الفقر بنسبة 8.1 % عام 2020م مقارنة بعام 2019م من 4.8 % -9.1 % كما تؤكد التقارير الدولية فالجائحة تسببت في ارتفاع اسعار الوقود والغذاء عالمياً وكان لها تأثير مدمر على سكان اليمن؛ كما خلقت موجات انخفاض العملة في الاعوام 2018 . 2021 وضغوطاً تضخيمه دائمة على الريال اليمني ادت الى تفاقم الازمة الانسانية والخدمات المالية؛ بحيث اصبح 40 % من الاسر اليمنية تجد صعوبة في شراء الحد الادنى من غذائها حينما انخفض متوسط الدخل من ناحيتين: الاولى ارتفاع الاسعار العالمية و الثاني انخفاض متوسط الدخل بسبب تدهور قيمة الريال؛ كل هذه العوامل و ما قبلها فاقمت ظاهرة الفقر في اليمن.

كما يجب العمل على الموائمة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل من خلال خفض المعروض من قوة العمل بفعل سياسيات سكانية حقيقية, ورفع كفاءة قوة العمل عن طريق جودة التعليم العام والفني والمهني وتشجيع الابتكار و ابتعاث او ائل الطلاب الى ارقى الجامعات العالمية وتحسين جودة التعليم العالي ورفع مستوى مخرجاته لتلبية متطلبات السوق بالرغم من الوضع التعليمي المخيف الذي نعيشه اليوم في كل المراحل التعليمية من التمهيدي الى الجامعي وهذا بحد ذاته يتطلب وقفه جاده وضرورية لمراجعة الاخطاء و تصحيح الوضع الذي لا يسُر أحد ابداً وبقاءنا بهذا المستوى التعليمي فأن بصيص الأمل في خروجنا من الفقر بعيد المنال, ويرى الباحث بانه من الضروري, ومن هذا المكان نطالب بعمل ورشة تشارك فيها كل الجهات حكومية وقطاع خاص وهيئات ومؤسسات محلية ومنظمات دوية للوقوف امام الوضع التعليمي ؛ كما تلعب الخدمات الصحية والاجتماعية والقضاء على أمراض الطفولة دوراً آخر بالإضافة الى تحسين خدمات البنية التحتية, المطارات والموانئ والطرق والجسور وباقي الخدمات الاجتماعية ؛ وفي جانب الطلب يتعين على الدولة خلق بيئة استثمارية قادرة على رفع النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية ليصل إلى معدلات أعلى مما كانت عليه قبل الحرب بالإضافة الى مكافحة الفساد الدي ينخر مؤسسات الدولة؛ والبحث عن الكفاءات العلمية النزيهة والشريفة القادرة على تحمل مسؤولية بناء هدا الوطن لتحقيق معدلات نمو حقيقي ليكون كافياً لمكافحة الفقر مصحوباً بإصلاحات اقتصادية مؤسسية فاعلة.

إن آفاق المستقبل الاقتصادي لليمن يتوقف بدرجة كبيرة على تحقيق تحسينات سريعة في الاوضاع السياسية والامنية كما يتوقف في نهاية المطاف على ما اذا كانت نهاية الصراع الدائر سيتيح إمكانية إعادة بناء الاقتصاد والنسيج الاجتماعي.

ارقام تهمك

التطورات الاقتصادية والنقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني عدن

أعدته للمجلة/ م. صابرين الملعسي

التطورات الاقتصادية والنقدية النصف الاول 2022م

الدين العام الداخلي: مليار ريال		
البيان	يونيو 2021	يونيو 2022
سحب على المكشوف من البنك المركزي	3366	3248.3
تمويل البنوك التجارية والإسلامية للحكومة (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع)	100	200.8
الدين العام الداخلي الإجمالي	3466	3449.1

مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي			
البنود	2020	2021	2022
العجز الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-6.2	-10.9	-6.0
الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	7.5	6.8
الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	7.5	6.8
تحويلات العاملين الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	19.7	22.1	14.1
الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	44.6	53.5	33.4
واردات المشتقات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.0	14.4	9.8
واردات المواد الغذائية الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.5	22.6	13.6

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية		
مليار ريال		
البيان	ديسمبر 2021	يونيو 2022
الأصول الخارجية	971.1	965.5
نقد أجنبي	135.1	133.6
حسابات مع المراسلين	486.8	488.3
استثمارات خارجية	349.2	343.6
الاحتياطي	938.3	974.3
نقد محلي بالخزائن	233.9	211.3
ارصده لدى البنك المركزي	704.4	763.0
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	2,303.6	2,150.8
القطاع الخاص	444.6	284.0
المؤسسات العامة	61.0	60.4
الحكومة	1798.0	1,806.4
أصول أخرى	381.8	593.3
الأصول = الخصوم	4,594.9	4,683.9
الالتزامات الخارجية	32.5	25.5
بنوك بالخارج	32.5	25.5
حسابات غير مقيمين	0.0	0.0
سلفيات من بنوك خارجية	0.0	0.0
الودائع	3,660.3	3,750.7
ودائع تحت الطلب	910.5	889.0
ودائع لأجل	859.2	874.3
ودائع الادخار	286.9	292.6
ودائع مخصصة	50.9	62.8
ودائع بالعملات الأجنبية	1552.7	1,632.1
ودائع الحكومة	0.0	0.0
خصوم أخرى	902.1	907.7
سلفيات من البنك المركزي	6.8	6.8
رأس المال الاحتياطي	368.2	396.2
خصوم متنوعة	527.1	504.7

تم مقارنة النصف الاول من عام 2022، بنهاية ديسمبر 2021.
نتيجة عدم توفر بيانات يونيو 2021.

ميزان المدفوعات			
مليار دولار امريكي			
البنود	2020	2021	2022
صادرات السلع والخدمات	1116	1463	2209
الصادرات النفطية	648	994	1722
الصادرات غير النفطية	468	469	487
واردات السلع والخدمات	8408	10423	10765
واردات المشتقات النفطية	2,074	2803	3145
واردات السلع الاساسية	3,114	4400	4400
واردات أخرى	3,220	3220	3220
الميزان التجاري	-7,292	-8536.0	-8556
ميزان الدخل والتحويلات	6,126	6831	6621
ميزان الدخل	-19	-17	-17
ميزان التحويلات	6145	6848	6638
تحويلات العاملين	3,721	4301	4538
المساعدات الانسانية	2,424	2547	2100
الحساب الجاري	-1,166	-2129	-1935
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	29	31	7
صافي الحساب المالي	-13	0.0	0.0
السهو والخطأ	622	0.0	0.0
الميزان الكلي	-528	-2098	-1928

- توقعات خبراء صندوق النقد الدولي ابريل 2022

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

تحليل ورصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

إعداد وتحليل:	رصد ميداني:	رسوم بيانية:
د. بثينة عبدالله السقاف	محمد أبوبكر سالم	أنصاف عباد الظنبري

■ قام فريق الرصد الرابطة الاقتصادية الراصد لأسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية في محافظة عدن منذ شهر ديسمبر من العام الماضي، يُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق وعند القيام بتحليل استمارة الرصد الأسبوعية، أنَّ هناك ارتفاعاً في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لشهر يوليو الماضي، نتيجة لاستمرار تدهور قيمة العملة المحلية مقابل بقية العملات الأجنبية الاخرى.

■ المتغيرات في متوسط أسعار السلع الأساسية لشهر أغسطس 2022م

عند مقارنة متوسط أسعار شهر اغسطس مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي (يوليو) ، يلاحظ ارتفاع متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم بنسبة (4 %)، كما ارتفع متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (8%) عما كان عليه في يوليو والذي انخفض بنسبة (3%)، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد استمر بالارتفاع بنسبة (4.5%) بعد أن قدر الانخفاض بـ(5%) في الشهر الماضي، كما استمر متوسط سعر سكر السعيد 50 كغم بالارتفاع بنسبة(2%) عما سجله من ارتفاع في الشهر الماضي والذي كان بنسبة (4%)، أما الزيوت عبوة 8 لتراً (بيت الكرم) فقد ارتفع بنسبة بسيطة بلغت (10%) بعد تسجيله انخفاضا بنسبة (3%) الشهر الماضي، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً طيلة شهر يوليو واغسطس..

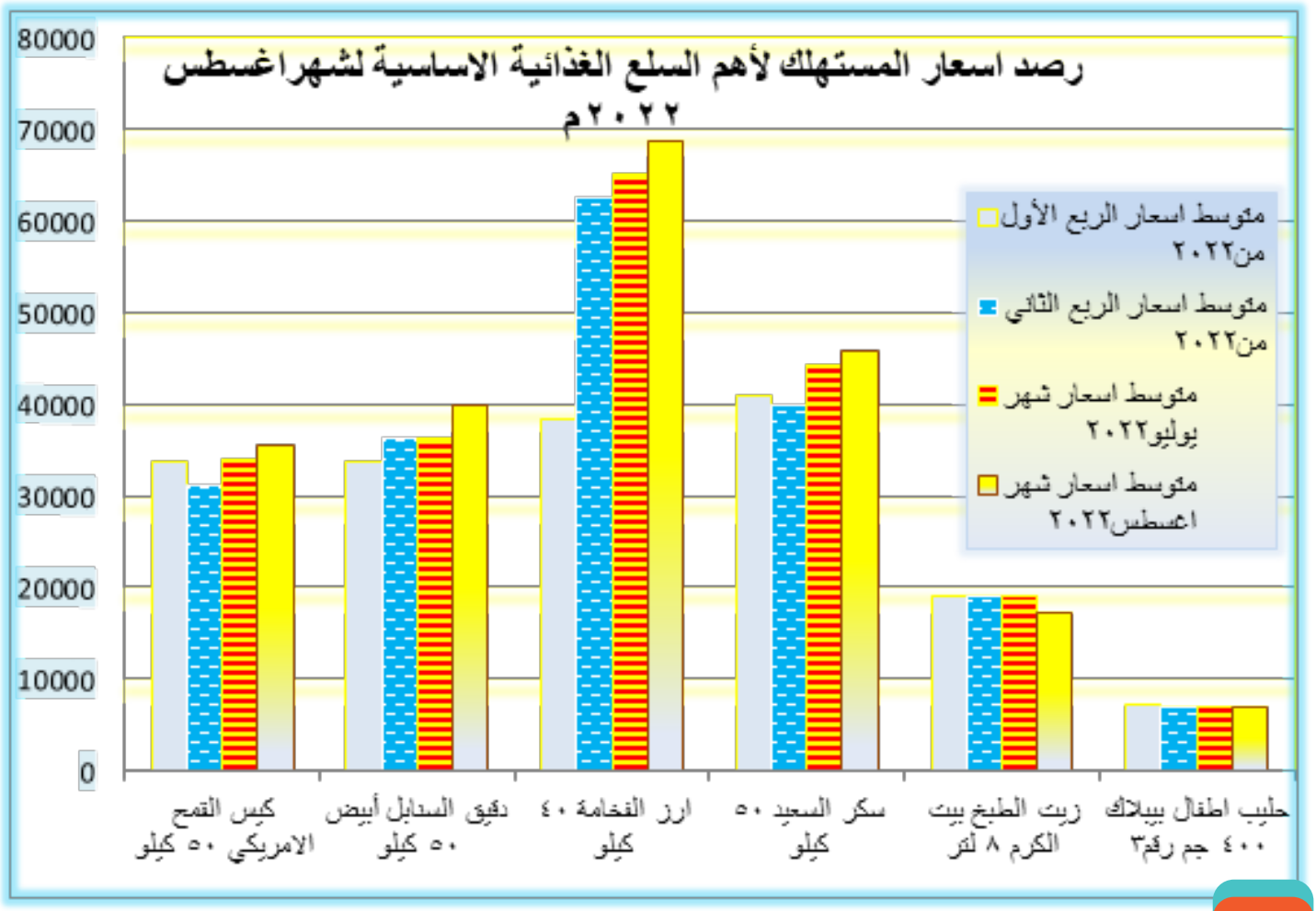

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لشهر أغسطس 2022									
رقم	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م الدولار	متوسط أسعار شهر يوليو 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر يوليو 2022م دولار	متوسط أسعار شهر أغسطس 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر أغسطس 2022م دولار
	أولا: السلع الاساسية								
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	31000	23.52	33708	25	34000	29.8	35500	31
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	38750	36.63	33791	28.5	36250	31.8	40000	35
3	أرز الفخامة 40 كيلو	67000	51.38	58400	43.4	65250	57.28	68750	6
3	سكر السعيد 50 كيلو	48225	33.46	41016	35	44250	38.8	45850	40
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	38050	27.51	19043	16	19025	16.7	17300	15
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جم	7500	5.64	7176	5.77	6900	6	6900	5
	ثانيا: سلع مكملة								
6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	18000	14.15	16666	14.24	18300	16	19500	18
7	شاي الكبوس (1) كجم	8250	6.35	6995	6	7000	6	7375	6
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	1350	2.47	2591	2.17	2400	2	2550	2.2
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	2537.5	1.93	1553	1.3	1400	1.2	1500	1.3
10	العدس الاصفر(1) كجم	2650	2.04	2110	1.72	2000	1.7	2000	2
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	5300	3.15	4273	3.5	4390	38.5	4400	4
12	مكرونة المائدة(400جرام)	790	0.61	696	0.53	590	0.5	590	0.4
	ثالثا: الفواكه والخضروات								
13	التفاح(1) كجم	3250	2.48	2642	2.21	2925	2.5	3000	3
14	البرتقال(1) كجم	2500	2.09	2041	1.64	2500	2.1	2500	2.4
15	الموز(1) كجم	1.38	0.46	571	0.47	700	0.6	675	6
16	التمور(1) كجم	2000	1.56	2000	1.82	2000	1.7	2000	2
17	البطاطس(1) كجم	650	0.48	578	0.52	950	0.8	825	0.8
18	البصل الجاف(1) كجم	750	0.57	470	0.46	1175	10.3	1400	1.3
19	الباذنجان(1) كجم	800	0.62	681	0.46	1000	0.8	1000	0.9
20	الطماطم(1) كجم	1175	0.85	670	0.62	900	0.7	850	0.9
21	البامياء(1) كجم	1950	1.53	2475	2.22	2725	2.3	3000	3
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها								
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	6.29	8000	6.35	12000	10.5	12000	12
23	الدجاج الحي(1) كجم	5000	3.92	5000	4.57	5500	4.8	55000	5.1
24	الدجاج المجمد(1) كجم	4500	2.66	3400	3	4770	4.1	4445	4.3
25	طبق البيض(1) كجم	3475	2.68	3030	3.3	4520	3.9	4175	4
	سادسا: الأسماك								
26	الثمد(1) كجم	6500	4.90	6764	5.35	9000	7.9	10000	10
27	الديرك(1) كجم	10000	8.32	12666	9.81	13000	11.4	16000	16
28	السخلة(1) كجم	12000	8.90	11200	10.23	11500	10	14250	14
- يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع - فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية									

■ التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم يستمر بالارتفاع بنسبة (6.5%) اضافة إلى نسبة الارتفاع في الشهر الماضي الذي بلغ نسبة(5%) ، يستمر شاي الكبوس بالارتفاع بنسبة (5.3%) فوق الارتفاع في الشهر الماضي والذي بلغ نسبة (5.6%) ، بينما يشهد متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء فقد ارتفع سعره بنسبة (6.25%)، والفاصوليا البيضاء فقد تحرك متوسط السعر بالارتفاع بنسبة (7%)، أما العدس الاصفر فقد شهد استقراراً في سعره، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) فقد شهد استقرار في متوسط سعره بعد أن سجل ارتفاعًا بنسبة (12%) في الشهر الماضي، ومكرونة المائدة سجل استقرار في متوسط السعر.

■ التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات:

سجل متوسط سعر الكيلو التفاح استقراراً عند مستواه المرتفع والذي وصل في الشهر الماضي بنسبة (4%)، أما متوسط سعر البرتقال فهناك ثبات في سعره مقارنة بالشهور الماضي، أما الموز فقد شهد زيادة طفيفة في متوسط سعره فوق الزيادة في سعره في الشهر الماضي والتي و التي كانت مرتفعة بنسبة (17%) في شهر يونيو، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين.

سجل متوسط سعر الكيلو البطاطس انخفاضا بنسبة (7%) بعد أن سجل ارتفاعا بنسبة(26%) في الشهر الماضي، أما متوسط سعر البصل الجاف فقد ارتفع بنسبة (19%) ، أما الباذنجان فقد حافظ على سعره بعد أن وصل نسبة الارتفاع إلى (25%) في الأشهر الماضية، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد انخفض بنسبة (5.5%) ، أما الباميا فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة(9%) فوق نسبة الارتفاع (36%) في الشهر الماضي.

■ التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك:

أما أسعار اللحوم في الملاحم للحم الغنم البلدي فقد سجل متوسط سعره ثباتاً عند (12000) ريال، أما متوسط سعر الدجاج المجمد فقد ظل محافظاً على سعره ، بينما ظل متوسط سعر كيلو الدجاج الحي مستقراً عند سعره في الشهر الماضي، أما متوسط سعر طبق البيض فقد انخفض بنسبة (7%) بعد أن وصل نسبة الارتفاع لشهر يوليو(20%) من سعره

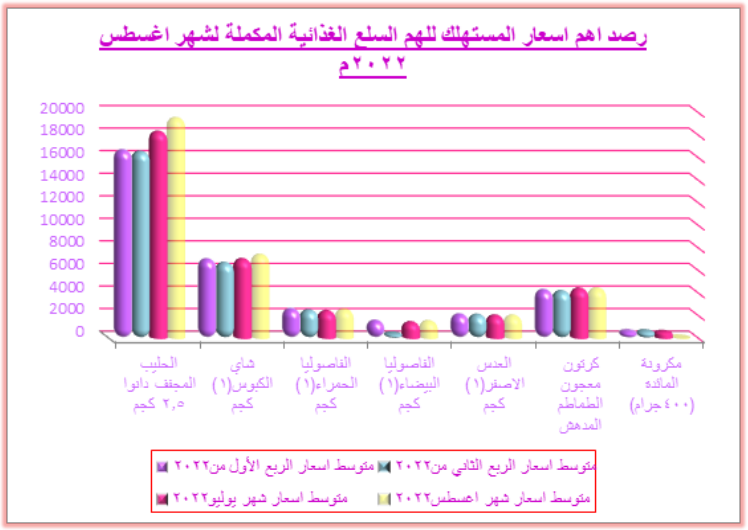

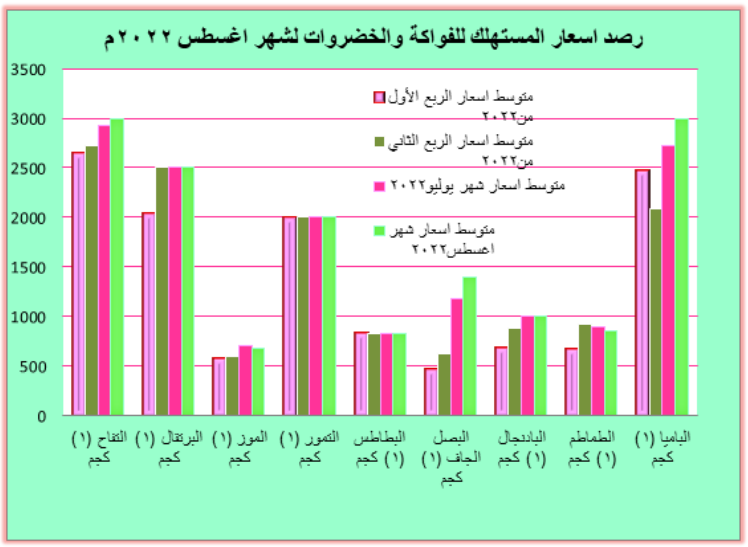

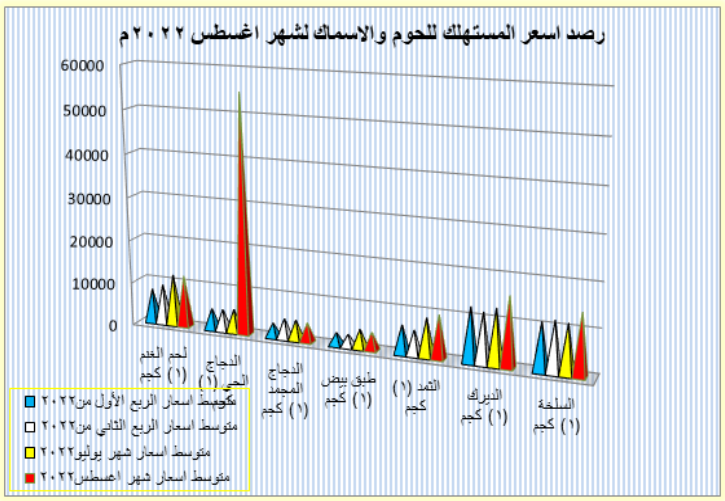

في الشهر الماضي والذي كان مرتفعاً بنسبة(48%) عن شهرة مايو، أما أسعار الأسماك المرصودة فمتوسط سعر سمك (الثمد) ارتفع بنسبة (11%) عما كان عليه في الشهر الماضي، أما (الديرك) سجل ارتفاعاً بنسبة (23%) من سعره، أما السمك نوع (السخلة) فما زال مستمراً بالارتفاع بمتوسط سعره حيث ارتفع بنسبة (9%) في الشهر الماضي وهذا الشهر ارتفع بنسبة (21%) بالإضافة إلى الزيادة الذي سجلها في الشهر يونيو والتي بلغت بنسبة (19%) .

أسمنت الوطنية

شريك البناء والتنمية

www.nccyemen.com

أسمنت بورتلاند بوزلاني

EN 197 -1 ; 2011

CEM II / A-P 42,5N

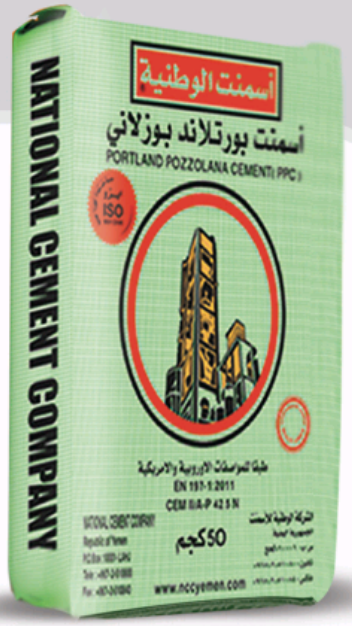

شهادة الجودة العالمية

ISO

9001 : 2015

زيادة العمر الإفتراضي للمبنى

مقاوم الأملاح والأحماض

زيادة قوة تماسك الخرسانة

تقليل تأكل الحديد المستخدم في المباني

مقاومة التصدعات والتشققات في المباني

اليمن – لحج – المسيمير ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٠٠ ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٤٠ ١٠٠٠١ CEMENT@NCCYEMEN.COM WWW.NCCYEMEN.COM

التصالح في جرائم الإئتمان

رمـزي عبدالله عبدالرب - عضو المكتب الفني بمكتب النائب العام

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد إبن عبدالله الصادق الأمين:-

أولاً : ذهبت الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد التي أقرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2003م إلى تجريم أثنى عشر فعل من جرائم الفساد التي تستحق العقوبة الصارمة ومنها فيما يخص جرائم موظفي القطاع الخاص كما أن نص الأتفاقية قد جرم الفساد في القطاع العام والقطاع الخاص ووضعت الآلية المناسبة لإستعادة الأصول والعوائد المتأتية من جرائم الفساد من خلال التعاون الدولي لمكافحة الفساد وإجراء التحقيقات المشتركة وتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية.

دور الجمهورية اليمنية في محاربة الفساد

1- أنشئت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالقرار رقم 12 لسنة 2007م.

2- صدور قانون مكافحة الفساد رقم 39 لسنة 2006م والذي جاء بالمادة (30) منه تعد من جرائم الفساد... 3- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

4- رشوة الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية للقيام بعمل أو الأمتناع عن القيام بعمل إخلالاً بواجبات وظيفتهم بقصد الحصول على منفعة تجارية أو ميزه غير مستحقة أو الأحتفاظ بها متى تعلقت بتصريف الأعمال التجارية الدولية ويسري بشأنها الحكم الوارد في قانون الجرائم والعقوبات وأي جرائم ينص عليها قانون أخر وإحالة العقوبة في ذلك إلى قانون الجرائم والعقوبات.

دور قانون العقوبات في محاربة الفساد

أ- المادة (162) عقوبات جرائم الأختلاس والأستيلاء على المال العام وتسهيل الأستيلاء على المال العام .

ب- المواد من(219-212)عقوبات التزوير بكافة أنواعه وإستعمال المحررات المزورة.

ج- المادة (163) عقوبات الأضرار بمصلحة الدولة .

د- المادة (318) عقوبات خيانة الأمانة.

هـ- المادة (311) عقوبات جرائم الشيك بدون رصيد.

■ دور قانون الإجراءات الجزائية في مكافحة الفساد

1- إجراءات المحاكمة المستعجلة.

2- تنفيذ العقوبة مع حصول الاستئناف فيما يخص الحبس والغرامة.

3- استثناء قضايا الأموال العامة من قواعد محاكمة المتهم الفار من وجه العدالة.

4- عقد جلسات متعاقبة للفصل في دعاوى الأموال العامة على وجه السرعة وفقاً لنص المواد (296 ، 297 ، 298 ، 299 ، 300 ، 475) أ/ج.

5- فيما يخص الجرائم التي يجوز فيها التصالح وفقاً لنص المادة (310) أ/ج والتي سيتم بيانها لاحقاً.

■ دور وزارة الشئون القانونية

فيما يخص ولاية وزارة الشئون القانونية في تمثيل الدولة في القضايا التي تكون الدولة طرفاً فيها وفقاً للقانون رقم 30 لسنة 1996م وتمثيل الدولة في الترافع أمام المحاكم المحلية والإقليمية والدولية ومدى سلطتها في الصلح والتحكيم من عدمه ممثلة في قطاع قضايا الدولة علاوةً على ما هو منصوص عليه في القانون من اعتبار تحصيل ديون الدولة مقدمة على تحصيل الديون الأخرى.

■ التصالح في جرائم الائتمان

الائتمان:- هو التسهيلات والقروض والسلف النقدية بأشكالها وأحجامها المختلفة التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية.

تعريف جرائم الائتمان:- لا تختلف جرائم الائتمان عن الجرائم العادية من حيث أركان الجريمة فلا بد من توافر الركن المادي المتمثل في فعل التسهيل واستغلال الوظيفة العامة، والركن المعنوي يتمثل من حيث العلم والإرادة لارتكاب الجريمة.

هل حسن النية يمنع الجريمة في قضايا منح الائتمان، مثل أن يكون الباعث الرغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لتمكين البنك من منافسه غيرة أو ضنه الخاطئ أن من شأن منح هذه التسهيلات قد تحقق مصلحة للبنك؟

- فإن هذا يكفي لقيام الواقعة.

- كما أنه في وقائع التسهيل لا يشترط المشرع أن ينال الموظف أي نفع من فعله.

- هل وقوع ظرف طارئ، حروب، كوارث، انقلابات، تقلب سعر العملة، نتيجة ذلك يمنع من قيام الجريمة والمسئولية الجنائية.

ذهب شراح القانون إلى فريقين بين مضيق وموسع في مدى المسئولية.

■ الحماية الإجرائية للموظف العام

تتمثل الحماية الإجرائية للموظف العام من حيث :-

- مباشرة التحقيق معه.
- رفع الدعوى الجزائية.
- سبق ذلك تحقيق إداري.
- و اتخاذ قرار من مجلس الإدارة بالإحالة.

ما هو تعريف الموظف العام ومن في حكمه ؟

عرفت المادة الأولى من قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لسنة 1994م الموظف العام ومن في حكمة بالآتي:-

يعد وفقاً لأحكام هذا القانون موظفاً عاماً رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء وكل من تولى أعباء وظيفة عامه بمقابل أو بغير مقابل بصرف النظر عن صحة قرار تعيينه فيها ويشمل أعضاء السلطة القضائية و أفراد القوات المسلحة والشرطة وأعضاء الهيئات العامة وأعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية المنتخبين منهم والمعينين والمحكمين والخبراء والعدول والوكلاء والمحامين والحراس القضائيين الذين تعدل لديهم الأموال وأعضاء مجالس إدارة الشركات والبنوك وموظفيها التي تسهم الدولة في رأس مالها.

■ مفهوم المال العام

ما يكون كله أو بعضه مملوكاً للدولة والأموال المخصصة للمنفعة العامة سواءً منقولة أو عقارات.

1/ هل مال البنك المركزي مال عام ؟

2/ هل أموال البنوك التي تساهم فيها الدولة أموال عامة؟

(مثل البنك اليمني للإنشاء والتعمير) (بنك التسليف الزراعي)؟

3/ هل أموال البنوك الخاصة أموال عامة؟

هي ليست أموال عامة إلا إذا تحققت و اقعة جنائية أضرت بالدولة أو إحدى مؤسساتها وأدت إلى الإضرار بمصلحة الدولة، مثالاً على ذلك (قضية البنك الوطني) أو إذا ارتبطت الجريمة التي وقعت بالبنك الخاص بو اقعة تزوير نتج عنها استيلاء على مال عام مملوك للدولة في ذلك البنك أو تزوير ضمان بنكي نتج عنه الإضرار بالدولة وغيرها.

■ هل يجوز التصالح في جرائم الائتمان؟

من المعلوم أن الجرائم المتعلقة في البنوك بصفة عامة والائتمان بصفة خاصة ترتبط بإحدى جرائم الاختلاس للمال العام والتزوير وتسهيل ذلك للغير والإضرار بمصلحة الدولة وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات.

■ جرائم الائتمان في التشريع اليمني

أنه لا يجوز التصالح في هذه الجرائم باعتبارها جرائم جسيمة تنطوي على درجة كبيرة من الخطورة لما تمثله من إعتداء على المال العام والإخلال بواجبات الحفاظ عليه من جانب الموظف العام المفروض فيه أنه الأمين على هذا المال.

■ (التصالح في الجرائم الغير جسيمة)

خرج واضع القانون عن هذا الأصل في الجرائم الغير جسيمة وفقاً لنص المادة (301 أ.ج) التي نصت على أن للنيابة في الجرائم التي لا تتجاوز العقوبة فيها الغرامة... وإن تجري صلح يكتفي فيه بالغرامة التي تقدرها... وجاءت تعليمات النائب العام بإضافة ما إذا كانت المادة العقابية تخييريه بين الحبس والغرامة فيحق الصلح وهنا نؤكد أنه لا يكون التصالح في هذه الوقائع إلا بعد الوفاء بمستحقات البنك، وأن يكون التصالح عبر إدارة مجلس البنك.

العلة من عدم التصالح في الجرائم الجسيمة لما تمثله هذه الجرائم من أضرار لحقت في مركز البلاد الاقتصادي وهي مصلحة وطنية قومية أضيرت من جراء الجريمة.

ومفهوم التصالح في الجرائم الغير جسيمة المشار إليه سلفاً أنه لا يسري على المال العام وإنما على الجريمة فقط بشرط تسديد المبالغ المستحقة عليه.

هل في إشراف البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة في الجمهورية له أثر باعتبار أموال هذه البنوك أموال عامة؟

• أنه يتدخل في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وما يجب تو افره من شروط فيهم.

• وتحديد الاحتياطي من الأموال والودائع التي تورد للبنك المركزي كضمان.

• وحجم الائتمانات الممنوحة للمستفيدين مما لا يتجاوز 15% من القاعدة الرأسمالية للبنك.

• ما يمنح من تسهيلات إلى رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك

• ما يقوم به البنك المركزي من توقيع عقوبات على البنوك المخالفة، إلا دليل على اعتبار أموال هذه البنوك أموال عامة لتعلقها في الاقتصاد الوطني للدولة وفقدان الثقة في النظام المالي للدولة.

لذلك:-

- شرعت بعض العقوبات في قانون البنوك والتي تضمنت عبارة مع عدم الإخلال في القوانين الأخرى منها قانون العقوبات العام...وذلك لحماية الثقة الائتمانية في الحياة الاقتصادية.

■ فيما يخص قانون البنوك

من المعلوم بأن البنوك تقوم بالعديد من العمليات التجارية والمصرفية وما قد يشوب هذه العمليات من مخالفات وقد تعرض هذه البنوك للإفلاس فهذه مواضيع يجوز التصالح عليها وفقاً للقانون التجاري المادة (701) وما يليها.

وقانون البنوك الذي منح البنك المركزي اليمني سلطة الرقابة على أعمال تلك البنوك وفرض الغرامات المالية في حالة مخالفة نصوص القانون أو التشريعات النافذة مادة / 10/ من قانون البنوك، والإحالة إلى النيابة العامة في حالة الإدلاء ببيانات غير صحيحة (تزوير).

التنمية..

تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس

م/ علي سعيد صالح

تتسابق المجتمعات الي وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوي المعيشي للافزاد وقد يؤدي ذلك الى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي.

ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف او تلافي الفقر ،الا ان النمو السريع غير المتوازن غالبا ما يؤدي الي مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية.

وكثيرا ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لاهمية اتباع الاساليب الادارية البيئية. الا ان حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر علي ذلك فقط بل يشمل التركيز علي استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظورا بيئيا واجتماعيا و مؤسسيا قوامه التنمية البشرية.

والتنمية البشرية : هي عملية تهدف الي زيادة الخيارات المتاحة امام الناس ، وتركز تلك الخيارات الاساسية في ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وان يكتسبوا المعرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوي حياة كريمة ، ومن ثم فان للتنمية جانبان:

الاول: هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات.

الثاني: يتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية او الانتاجية او الثقافية او الاجتماعية او السياسية.

ولكي تكون التنمية البشرية ناجحة فانه لا بد من تواجد توازن دقيق بين هذين الجانبين.

ومن هذا المنطلق يعرض برنامج الامم المتحدة الإنمائي اسلوب لتحليل التنمية تختلف عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي وتكوين راس المال البشري او تنمية الموارد البشرية او الرفاهية البشرية والاحتياجات الاساسية.

ومن الملاحظ ان الاستراتيجيات الادارية لتطبيق خطط التنمية البشرية قد ركزت خلال الخمسينات علي مسائل الرفاه الاجتماعي واعتبرته في الستينات العنصر المتبقي للتنمية، اما في السبعينات فقد تم التركيز علي تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات وشهدت الثمانينات تجاهلا واضحا لهذا الجانب، وفي مطلع التسعينات تم التركيز علي مفهوم المشاركة الشعبية. وتم تعريفها بكونها تنمية الناس من اجل الناس و بواسطة الناس:

وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء التعليم او الصحة او المهارات حتي يمكن العمل نحو منتج خلاق.

والتنمية من اجل الناس تعني كفالة توزيع النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وبصورة عادلة.

بينما، تهدف التنمية بواسطة الناس الى إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

■ التنمية والنمو الاقتصادي:

عندما نتحدث عن التنمية، فانه قد يستقر في الظن ان مشكلة اليمن الاقتصادية هي وفرة راس المال الذي لا يجد مجالا للاستثمار، ومن ثم فهو يبحث مكانا لنفسه و لو داخل قطاع الدولة. ولسنا هنا بصدد مناقشة وفرة او ندرة راس المال، فهذه مسالة نسبية دائما ، تقاس فقط بابواب ومجالات الاستثمارات المتاحة اجتماعيا. لكننا نناقش اصل المشكلة وهي كيفية الاستفادة من الانسان كمورد باعتباره المصدر الفاعل في التنمية . فما هي المشكلة الملحة امام الاقتصاد اليمني: هل هو قصور مجالات الاستثمار الخاص، ام قصور عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ؟

ولن نخطئ ان قلنا ان مشكلة اليمن هي بالدقة قصور التنمية الاقتصادية. وعندما نقول التنمية الاقتصادية فنحن نعني بذلك تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة، تتناول المجتمع باسره من قاعدته الي قمته، تحقيقا لا هداف تنشد التغيير البعيد المدي للمجتمع نحو الافضل والارشد للاغلبية الساحقة من ابنائه.

ونقصد بالتنمية الاقتصادية هو التعجيل برفع معدل النمو السنوي للاقتصاد الوطني، مما يفترض زيادة في سرعة تكوين راس مال المجتمع. انه يفترض امرين علي قدر من الاهمية:

اولا: ان يضمن المجتمع سيطرته علي اغلب الفائض المتاح في فروع النشاط في الاقتصاد الوطني. وعندئذ تكون تلك مهمة قطاع الدولة. فان الفائض الاقتصادي الذي يتكون داخل قطاع الدولة بالذات يدخل حينها باكمله في خدمة المجتمع ككل. ومن هنا يتطلب الحرص الشديد علي هذا الفائض والبحث الرشيد عن اساليب زيادته و مضاعفته - وفي مقدمتها اخضاع قطاع الدولة لرقابة حقيقية وفعالة، تضمن نزاهة الادارة بالكامل للمجتمع وتحول دون خطر نموها على حساب التنمية والمجتمع.

ثانيا: ان تقيم الدولة او تدعم مجموعة من المشروعات الانتاجية المترابطة فيما بينها، ومجموعة اخرى من المشروعات الاساسية تمثل قاعدة للمشروعات الانتاجية تضمن نموها المقبل و توسعها بالتدريج، مثل دعم الدولة لاعادة تحديث وتشغيل مصفاة عدن او قيام مشروعات مثل البتروكيماويات او التوسع في استصلاح الاراضي الزراعية او الاستثمار في التعدين. وتصبح تلك مهمة الدولة بالذات. وعندئذ فانه لا يمكن النظر الي المشروع الواحد من هذه المشروعات علي حدة بل ان الحكم على كفاءة مشروع معين لا يمكن ان يتم في اطار هذا المشروع وحده، و انما ينظر اليه في اطار خطة التنمية كلها- تقاس ضرورته واهميته وكذلك كفاءته بمقدار خدمته لا هداف المجتمع من حيث تشغيل البطالة والتخفيف من الفقر التي يعاني منها المجتمع ككل..

تلك هي التنمية الاقتصادية المطلوبة التي تخدم الناس وبواسطة الناس من خلال استثمار قدراتهم في عملية التنمية.

النفط.. بين الصراع والسيادة

جلاء الجوهري

يقول السياسي البريطاني ديز راتيلي " لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل هناك مصلحة دائمة.

غالبا ما يعود عدم وجود انسجام في المصالح الى ان الافراد يعيشون في عالم يتسم بندرة الموارد مما يجعل الصراع والتنافس بين الدول امرا حتميا، فالدول دائما ما تسعى الى زيادة نفوذها مما يدخلها في منافسة مع الدول الأخرى بحثا عن الامن والأسواق والقوة.

في منتصف القرن التاسع عشر في احدى مدن ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الامريكية تم اكتشاف اول بئر نفطي حيث كان هذا الحدث نقطة تحول في تاريخ الوقود وبداية حقبة جديدة استمرت لوقتنا الحالي، وخلال المئة العام السابقة كان النفط اهم مسببات الصراع وقيام الحروب ورسم استراتيجيات عسكرية بغرض السيطرة على حقول النفط او منع الاخرين من السيطرة عليها التي أصبحت عصب الحياة للاقتصادات الصناعية والجيوش المعاصرة. حيث كانت الدول الرأسمالية الإمبريالية التوسعية عبارة عن "نماذج تنموية استخراجية"، أُسِّست على نهب ثروات باطن الأرض في بلدان الجنوب، وخلال القرن الفارط قامت حروب في مناطق الشرق الأوسط واسيا بسبب طفرة النفط ذو الكلفة الإنتاجية المنخفضة الذي كان سبب في دمار البلدان وحمَلها تكاليف باهظة ارهقتها، وجعلت النفط في هذه البلدان مقترن بعملة واحدة "البترودولار"، وظهر مصطلح النفط مقابل الحماية "الامن" وفيما بعد تطور الى النفط مقابل الغذاء بغرض التركيع والهيمنة.

وقبل ذلك ظهرت ما يسمى منظمة الأوبك وهي عبارة عن منظمة تضم البلدان المصدرة -كارتل- يسيطر على 79.4 من انتاج النفط حول العالم ،كان الهدف الرئيسي من انشائها هو الغاء اتفاقيات الامتياز المجحفة والمستحوذ عليها الشركات البترولية العالمية ما سميت بالأخوات او الشقيقات السبع وكانت هي من تسيطر على كافة المراحل الإنتاجية للبترول وتحديد الحصص وتقدير عائدات الدول المنتجة وهذا كان ابان عهد الاستعمار وبعد حصول اغلب الدول على الاستقلال تم عقد المؤتمر البترولي الأول في القاهرة 1959 الذي كان اول بوادر انشاء المنظمة ، وفي سبتمبر 1960 تم اعلان انشاء المنظمة وتمخضت عنها عدة اهداف تتمحور حول انهاء حقبة الاستحواذ وضرورة توحيد السياسات البترولية وضمان استقرار أسعار النفط والاعتماد على السوق وقوى العرض والطلب ،ولكن فيما بعد تم استخدام النفط كأداة اقتصادية ضاغطة في الصراعات السياسية والعكس حدث أيضا حيث كان تنشأ الصراعات من اجل التأثير على الدول المنتجة وإعادة الانتشار حول مناطق الثروة بصور متعددة منها حماية السيادة ومحاربة الإرهاب وما الى ذلك من اعذار واهية فرضتها الولايات المتحدة والدول العظمى فقيرة الموارد.

امريكا و يتبعها الاتحاد الأوروبي تعتبر منابع النفط في الشرق الأوسط و افريقيا حديقتها الخلفية ولن تسمح لأي دولة كانت بمنافستها او حتى التفكير بمطامع لهذه المنابع ولذلك ستقف بكل قوتها العسكرية ولكن مع قرب انتهاء نظام القطب الواحد ودور رجل البوليس الذي لم تنصاع له المملكة العربية السعودية ولا أعضاء الأوبك بتخفيض اسعار النفط عن طريق زيادة الإنتاج كنوع من الضغط الغربي على روسيا الاتحادية بسبب حرب أوكرانيا ،و لكن ما حدث كان خارج التوقعات، حيث لزم أعضاء منظمة اوبك الحياد وعملوا على

استقرار أسعار النفط ولم يستخدموها كسلاح في صراع لا ناقة لهم به ولا جمل ، وقد قرر أعضاء " أوبك+ " وهي 10 دول انضمت في 2016 للأعضاء الأساسيين بزيادة الإنتاج بشكل تدريجي و بمقدار100 الف برميل في سبتمبر القادم لخفض الأسعار عبر ضخ المزيد من النفط وحتى يعاود الإنتاج تغطية احتياج السوق العالمي حسب احصائيات ما قبل ربيع 2020 -قبل جائحة كوفيد -19 وبفارق 10 ملايين برميل عن الإنتاج الحالي.

ان قواعد اللعبة تغيرت وأصبحت الدول أكثر وعيا بمصالحها الاقتصادية بعيدا عن السياسة وبدأت تلوح في الأفق ملامح نظام عالمي جديد بدأ بالتمرد على بعض السياسات الامريكية وحرب أوكرانيا اذ أنَّ المؤكد أنَّ اليوم التالي لانتهاء الحرب الروسية الأوكرانية، ليس كاليوم الذي سبقها ولن يكون كذلك، أي أن الوضع العالمي الذي سبق الحرب لا يمكن أن يعود إلى ما كان عليه بعدها.

ما من شك في أنّ النفط والغاز وموارد الطاقة هي من أهم عناصر الجذب التي تستقطب نفوذ الدول وصراعتها، بأبعادها الإستراتيجية وبثرواتها الطبيعية وبممراتها المائية ومنذ سنوات طويلة والعديد من الدول تتنافس في سباق محموم مليء بالحروب على مصادر الطاقة، وكل ذلك جعل الدول ذات تأثير متعاظم بأبعاد جيوسياسية على خريطة التحالفات حول العالم مثل روسيا والصين والخلاصة هو أنَّ العالم يشهد اليوم ولادة نظام دولي جديد بمواصفات وملامح ومزايا جديدة ومختلفة عن السابق، ويبدو أن الحرب الحالية في أوكرانيا ليست سوى صراع دولي عملاق سوف ينتهي برسم ملامح جديدة للعالم وفي الغالب سوف يُنهي نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية، وربما تنجح أيضاً مساعي إنهاء هيمنة الدولار التي هي أداة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وبالتالي نُصبح أمام نظام جديد بشكل كامل من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

المراجع:

كتاب الاساطير والاكاذيب وحروب النفط، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2013

الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، د. نبيل سرور، مجلة الدفاع الوطني، العدد6، 2016

https://fanack.com/ar/economy-ar/oil-markets-a-war-of-international-interests~224139

أسواق النفط : حرب المصالح الدولية، 2021

موقع: https://economyplusme.com/47522 بعد 5 عقود من حروب النفط هل استطاعت أمريكا ترويض "أوبك"

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3
مدعم بفيتامين أ + د + هـ
Fortified with Vitamin A + D + E
5 L لتر
3 L لتر

دور هيئة الدستور
الغذائي من تضليل وغش المستهلك

عمر سالم بامرزوف - استشاري صناعات سمكية الجودة وتكنولوجيا الاسماك ودراسة الجدوي الاقتصادية

الدستور الغذائي هي برنامج المعايير الغذائية المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. تعمل على تنفيذ برنامج المعايير الغذائية المشترك. والذي ينحصر لغرض منه حماية صحة المستهلك، وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الاغذية و الاسماك والمنتجات السمكية، ويقوم الدستور الغذائي على مجموعة من المواصفات والمقاييس الموحدة المتفق على تطبيقها على مستوى عالمي، وغيرة من التدابير الموصى بها بما فيها المواصفات التي تعمل علي تحقيق الاعراض التي يتوخاها الدستور الغذائي.

ان المواصفات توفرقائمة مفيدة التي تطبقها السلطات المختصة. والغرض من الدستور الغذائي هو سلامة الاغذية والتو افق بينها مما يساعد على تيسير التجارة الدولية.

لقد بذلت جهود كبيرة . ولا تزالت. وهي جهود في كيفية انتاج و صناعة المنتجات السمكية لتحتفظ بمعظم خواصه الطبيعة والحسية والكيميائية لاطول مده ممكنه اينما كانت يتطلب مواصفات قياسية دولية تتفق عليها وتحترمها جميع الدول.

لذلك تبرز اهميه الدستور الغذائي لتسهيل التجارة العالمية فيما بينها لحمايه صحة المستهلك لتأكيد علي المواصفات القياسية للأسماك ومنتجاتها مع التوجيه. والارشادات بالاحتياطات اللازم توفرها اثناء الانتاج للوصول بالمنتج لهذه المواصفات مما يساعد في التنسيق والتو افق بين المواصفات المحلية و الدولية وكيفية الوصول إليها. وهو ما يعرف بالتو افق.

هذه المواصفات القياسية تشمل على الاحتياجات اللازمة لإنتاج منتجات سمكية سليمة وصالحة للاستهلاك خالية من من الغش وتضليل المستهلك ذات بيانات و طريقة عرض صحيحة.

فإن الدستور الغذائي كان له بما لا يدع مجال لشك الفضل العظيم فيما وصلت اليه الاغذية و الاسماك والمنتجات السمكية من جودة وسلامة في جميع انحاء العالم الى جانب تسهيل التجارة العالمية لكسر الحواجز الجمركية الناتجة عن وضع مواصفات صارمة لكل دولة عل حده مما تساهم في زيادة حركة التجارة العالمية.

فمواصفات الدستور الغذائي وتوصياته وإرشاداته جعلت الدول المصدرة على دراية كاملة بالاحتياجات الدول المستوردة لاتفاق الجميع على احترام هذه المواصفات.

ان طبيعة المشاكل الغذائية عامة والاسماك ومنتجاتها خاصة تغيرت حالياً ففي الماضي كانت مشاكل الغذاء والاسماك والمنتجات السمكية تكمن في عملية الغش والتضليل بإضافة مواد تالفة ورخيصة وقد تكون خطيرة اما الان فإن استخدام الكيماويات قد غيرت هذا الوضع.

حيث تضاف الكيماويات لأغراض عديدة لحفظ الاغذية والاسماك والمنتجات السمكية لمدة اطول او لتحسين قيمتها الغذائية.

فإن لجنة المواصفات للمواد المضافة والملوثات لدستور الغذائي وضعت الاساس العالمي لاستخدامها والمواد المضافة وطرق تحليلها وتقديرها فقيمت المضافات الكيماوية ليست هناك كيماويات سمية. ولكن هناك تركيزات سمية لجميع الكيماويات

يوجد كمية قليلة جداً من الكيماويات بتركيزات عالية تكفي لتشكل خطر على صحة الانسان. ومن حيث الكميات المسموح بتناولها يومياً وحتى مدى الحياه بدون ان تؤثر تأثير معنوياً على الصحة العامة للفرد. وتعبر عن هذه الكمية بالمليجرام / الكيلوجرام من وزن الجسم من المادة الكيماوية. وذلك بتحديد الكميات المسموح بها يومياً.

ومن المشاكل التي لم تتغير مند القدم التلوث الميكروبي للتداول الغير سليم مما يؤدي للإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الغذاء الملوث بالملوثات الميكروبي.

ان تطبيق المواصفات القياسية و الاجراءات والممارسات الصحية في اماكن انتاج المواد الاولية والصناعية. و اثناء التداول يكون هاماً في وقت اصبح فيه المستهلك اكثر دراية ومعرفة بما سوف يأكله. فأصبح مهتماً بالحصول على مادة صحية و مغذية و مفضلة له متجنباً تلك الكيماويات المضاف اليها خارج الحدود المسموح بها او التي يشك فيها لذلك يجب الاهتمام بتطبيق شروط بطاقات البيانات التي اعترف الدستور الغذائي بأهميتها لعدم غش و تضليل لمستهلك والعمل على تطويرها ليس فقط من اجل وضع وكتابة المواصفات القياسية التقليدية عليها فقط بل اصبح التطور في بطاقة بيانات المنتج تشمل كتابة القيمة الغذائية للمنتج بجانب ما يعبر عن الاحتياجات الصحية للمستهلك. وطبقاً للدستور الغذائي فقد اصبحت بطاقه البيانات تشمل اسم المنتج ونوعه وقائمة المواد المضافة و نسبتها و المحتويات والوزن الصافي و المصفى في مكان بارز لمحتوى حدقة العين واسم وعنوان المنتج و بلد المنشاء وبلد الانتاج و نهاية الصلاحية و طريقة تداول المنتج و تعليمات و طرق الاستخدام للأغذية المعبأة والغير معبأة. اما بطاقة البيانات التغذوية فهي ارشاديه يقوم بها المعالج لتوضيح القيمة الغذائية للمنتج الغذائي من حيث السعرات الحرارية ومحتوى المنتج الغذائي من البروتين و الدهون ولكربوهيدرات والفيتامينات وجالاملاح المعدنية وغيره.

ان دور الدستور الغذائي في العالم هاماً خاصة في وقت تطورت فيه دول كثيرة في انحاء العالم. والتي تهتم بالغذاء بما فيه الاسماك والمنتجات السمكية السليمة والصالحة ذات الجودة العالية.

فإن الدستور الغذائي اصبح المرجع النهائي الذي اكدت عليه منظمة التجارة العالمية. وما سوف يقدمه او يقوله هو السؤال الذي حالياً يسأله علماء الصناعات الغذائية وصانعوها و الهيئات الحكومية المعنية هيئة المواصفات والمقاييس وجمعيات حماية المستهلك فمواصفات الدستور الغذائي مصدر لتلبية متطلبات المستهلك في الحصول على الاسماك والمنتجات السمكية امنة غير مغشوشة من خلال انتاج وفقاً لمواصفات الدستور الغذائي.

ان مصدري ومستوردي الاغذية والاسماك والمنتجات السمكية يعلمون الخطر يكون قائماً اذا فشلوا في تحقيق كفاءة مواصفات الدستور الغذائي مالم يوجد مبرر في وضع المواصفات والمقاييس المحلية يجب ان تعمل. ومدى التو افق بين مواصفاتنا المحلية ومواصفات الدستور الغذائي حيث ان الدستور الغذائي بمواصفاته التكنولوجية يحظى بقبول موردي و مستوردي الاسماك والمنتجات السمكية وخبراء التجارة الدولية في جميع انحاء العالم حيث يعمل به من منع حدوث الغش وتضليل المستهلك. وعندما يكون اللحم المصفى في علبة التونة من اسماك الثمد يسجل لحم ابيض و من أنواع التونة الأخري لحم خفيف. العبارة المسجلة علي معلبات التونه في بطاقة البيان لمعلبات التونة المنتجة محليا و المستوردة تونة نقية طازجة تعمل علي غش وتضليل المستهلك فكلمة طازجة تطلق علي الأسماك التي لم تخضع لأي معالجة أو حفظ و تشمل المنتجات السمكية المجهزة و المبردة لا المعلبة استنادا والمواصفات والمقاييس المحلية لمعلبات التونة رقم 33 لعام 2006 وومواصفات هيئة الدستور الغذائي. أضف إ لي ذلك مواد الخام الأولية التي تصنع منها معلبات التونة ان يسجل اسم الصف لا العائلة باللغة الإنجليزية أو اللاتينية إلي جانب اللغة العربية أو لهجة المنطقة التي تباع فيها معلبات التونة لهذا يجب أن يكون لهيئة المواصفات والمقاييس موقف مما هو مسجل في بطاقة البيانات لمعلبات التونة المنتجة محليا والمستوردة مثل هذا يرقي إلي غش وتضليل المستهلك و عدم حماية المنتج الوطني.

صراع بشري إلى الفضاء الإلكتروني

مروة نوشاد إسماعيل - معيد كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية

على الرغم من الإيجابيات الهائلة التي تحققت بفضل تقنية المعلومات، فإن تلك الثورة المعلوماتية المتصاعدة قد صاحبتها في المقابل جملة من الانعكاسات السلبية الخطيرة نتيجة سوء الاستخدام؛ عبارات أصبحنا نبحث عنها جميعًا في ظل اعتماد العالم الكبير على الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة. وحتى الأنظمة الأساسية المتعلقة بتوفير المياه والكهرباء والنقل في العديد من الدول، تزايد اعتمادها بشكل كبير على البرامج والإنترنت. ولابد أن يكون هناك ثمن لهذا الاعتماد المتزايد.

تظهر آثار ذلك جلياً في أوقات ضعف الاستقرار السياسي وهشاشة المجتمع ككل وغيرها من الأحداث الطارئة. وبالرغم من أن الإنترنت جعل تبادل المعلومات أسهل وأكثر كفاءة، إلا أنه في الوقت نفسه أوجد مناخًا ملائمًا للمجرمين لتنفيذ جرائمهم السيبرانية دون أن يتم اكتشافهم تقريبًا. وهذا ما يجعلنا نؤكد أن الصراع البشري انتقل بالفعل إلى الفضاء الإلكتروني. بحيث أصبح لدينا فضاءً سيبرانيًا كبيراً هائلًا من الأنظمة والشبكات مع عنصر هام متمثل بالبشر.

كل ذلك هيأ بالفعل للبحث في تطوير الأمن السيبراني وتعزيز ثقافته بين الناس على فضاء الإنترنت الواسع.

- هيئة الأمن القومي سابقاً ولايزال هذا المسمى في بعض الدول :أوكما يُعرف بالاسم المستحدث لهذه الجهة المختصة (الأمن السيبراني).

تطلق كلمة (سيبر Cyber) على أي شيء مرتبط بثقافة الحواسيب أو تقنية المعلومات أو الواقع الافتراضي فالسيبرانية تعني (فضاء الإنترنت).

ويُقصد به مجموعة التقنيات والممارسات التي تهدف لحماية الشبكات، والأجهزة، والبرامج، والبيانات الحساسة، مثل المعلومات المالية، والحقوق الفكرية؛ وذلك لحمايتها من التلف أو الوصول غير المصرح به، لما يترتّب عليه من آثار سلبية.

- تنبع أهمية الامن السيبراني في تأمين المعلومات بالغة الحساسية للدول و الأفراد على حدٍ سواء، المعرضة للخطر والاختراق والاستيلاء كي تحافظ على الأمن الوطني وحفظ وحماية السرية والخصوصية للبيانات الشخصية للمواطنين.

- يُعرف بأنه كان أول ظهور لمفهوم الأمن السيبراني عام 1972م، إذ كانت مجرد فكرة نظرية في ذلك الوقت، واستمرت النقاشات والتحليلات خلال فترة السبعينيات .ومع ازدياد الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر ونمو الشبكات و انتشارها، ازدادت المناقشات حول أمن الكمبيوتر وأهميته ما بين عام -1972 1974م، وكان من الضروري تحديد نقاط الضعف، لذا أقرت الحكومات بأهمية الأمن الإلكتروني، وأنّ الوصول غير المصرح به إلى البيانات والأنظمة يمكن أن يكون له عواقب كارثية. أُنشأت العديد من مشاريع الأمن المبكر من قِبل الجهات المختلفة من معاهد، وجامعات، وجهات حكومية، ففي عام 1979 م رُصدت أول عملية اختراق فعلية لشركة تطوير أنظمة تشغيل من قِبل كيفين مينتيك البالغ من العمر 16 عامًا، إذ قام بنسخ البرامج وتوزيعها ما أدّى إلى سجنه، ليصبح بعدها مديراً لشركة (Mintick Security Consulting) .

ازدادت الهجمات الإلكترونية والتهديدات الجاسوسية في فترة الثمانينات ،ثمّ توالت شركات تطوير برامج مكافحة الفيروسات في الظهور عام 1988 م، ومنها شركة (Avast)، وشهد هذا العقد تأسيس أول منتدى إلكتروني مخصص لأمن مكافحة الفيروسات، بالإضافة إلى تأسيس مطبعة مكافحة الفيروسات.

ولقد ظهرت في الافق عدة أبعاد للفضاء السيبراني نوجزها بالآتي:

■ أولاً الأبعاد العسكرية:

تنشأ أهمية الأمن السيبراني في هذا البعد من خطورة الهجمات السيبرانية والاختراقات التي تؤدي إلى نشأة الحروب والصراعات المسلحة، واختراقات أنظمة المنشاة النووية، وما قد يحدث عنها من تهديدات لأمن الدول والحكومات ويؤدي إلى كوارث.

وخير مثال علي ذلك هو مركز تكامل استخبارات التهديد السيبراني (CTIIC) بالولايات المتحدة الأمريكية الذي يعمل علي التنسيق بين مختلف أجهزة الأمن الأمريكية الأخرى، مثل : مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي. وكذلك المثال العربي علي ذلك وهو الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية.

■ ثانياً الأبعاد السياسية:

تقوم الأبعاد السياسية للأمن السيبراني على أساس حماية نظام الدولة السياسية وكيانها، حيث يمكن أن تستخدم التقنيات في بث معلومات وبيانات قد يحدث من خلالها زعزعة لاستقرار أمن الدول والحكومات حيث تصل بسرعة فائقة إلى أكبر شرائح من المواطنين بغض النظر عن صحة البيانات والمعلومات التي يتم نشرها.

■ ثالثاً الأبعاد الاقتصادية:

يرتبط الأمن السيبراني ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على المصالح الاقتصادية لكل الدول، فالترابط وثيق بين الاقتصاد والمعرفة فاغلب

الدول تعتمد في تعزيز اقتصادها وازدهاره على إنتاج وتداول المعرفة والمعلومات على المستويات، مما يبرر الدور الخطير للأمن السيبراني في حماية الاقتصاد من السرقة والملكية الفكرية. فينقسم اقتصاد الإنترنت إلي مجالين رئيسيين، المجال الأول يتعلق بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ، ويشمل تطوير أجهزة وبرمجيات وانتاجها وخدمات أخرى، أما المجال الثاني فهو مجال التجارة الإلكترونية من خلال فتح سوق حر علي شبكة الإنترنت.

■ رابعاً الأبعاد القانونية:

ترتبط الأنشطة المختلفة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات بالقوانين، ومن ظهور المجتمع المعلوماتي ظهرت القوانين الجديدة التي تعد البيئة التنظيمية التشريعية المنظمة لحماية هذا المجتمع وحفظ الحقوق فيه بكافة ما يتضمن من أبعاد ويقوم الأمن السيبراني في هذا البعد على حماية المجتمع المعلوماتي ويساعده في تطبيق وتنفيذ هذه القوانين والتشريعات.

■ خامساً الأبعاد الاجتماعية:

تسمح طبيعة الإنترنت المفتوحة عبر شبكات التواصل الاجتماعي لكل مواطن بان يعبر عن أفكاره والاطلاع على مختلف المعلومات والانفتاح عبر جميع الثقافات المختلفة، وهنا يكمن أهمية الأمن السيبراني في حماية وصيانة القيم الجوهرية في المجتمع كالانتماء، المعتقدات الدينية، والعادات والتقاليد.

وفي هذا السياق تعمل المنظمات والهيئات على نشر ثقافة الأمن السيبراني وتطالب بضرورة تعاون كل أفراد المجتمع في تحقيقه للحد من مخاطر الهجمات والجرائم السيبرانية التي مما لا شك فيه تتطول المجتمع ككل وتهدد امنه واستقراره على هدم القيم وضياع الهوية الثقافية.

- أصبحت الحكومات والمؤسسات تدرك تدريجياً أثر الهجمات السيبرانية والتهديدات التي تشكلها الجرائم الإلكترونية وأهمية الأمن السيبراني للأمن الاقتصادي والسياسي الوطني. تؤدي الجرائم الإلكترونية إلى نتائج ملحوظة، فالخسائر المالية المباشرة وغير المباشرة تؤثر على الأفراد والاقتصادات على حد سواء. على سبيل المثال: الخسائر المقدرة في أستراليا بلغت 2 مليار دولار في عام 2012.

يعتبر مكتب التحقيقات الفيدرالي للولايات المتحدة الجرائم الإلكترونية كواحدة من أهم التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية إذ أن حوالي 60 في المائة من أصحاب الأعمال في الولايات المتحدة يعتقدون أن الخسائر المتكبدة نتيجة للجرائم الإلكترونية تتجاوز الخسائر من الجرائم الأخرى.

علاوة على ذلك ، تقرير يوروبول 2011 ،بشأن تقييم خطر الجريمة المنظمة المشار إليها أن الإنترنت أصبح عاملاً ميسراً رئيسياً للجريمة المنظمة في الشرق الأوسط ، 48 في المائة من هؤلاء الذين شاركوا في استطلاع عام 2014 أجرته شركة PricewaterhouseCoopers اعتقدوا أن تهديد الجرائم الإلكترونية زادت في مؤسساتهم خلال الـ 24 شهرًا الماضية.

في أغسطس 2012 ، أصيبت شركة قطر للغاز الطبيعي ، المعروفة باسم Rasgas ، بفيروس أغلق موقع الويب وخوادم البريد الإلكتروني؛ ومع ذلك ، لم تؤثر البرامج الضارة على البنية التحتية الرقمية المهمة للشركة والتي تتحكم في إنتاج الغاز الطبيعي وتوصيله؛ في عام 2016 ، استهدف بنك قطر الوطني (QNB) هجومًا أكثر ضرراً، حيث تمكن المتسللون من سرقة كمية هائلة من البيانات بما في ذلك حوالي 465،437 من حسابات QNB ونشرها على الإنترنت. احتوت المعلومات التي تم تسريبها على بيانات شخصية وبيانات اتصال.

وفي السعودية تضمنت أبرز الحوادث الرئيسية في هجمات استهدفت في البداية شركة أرامكو السعودية المملوكة للدولة في عام 2012 وعطلت نشاط الشركة لمدة شهر في ما يشار إليه بأكبر اختراق في التاريخ . وقد تسببت هذه البرمجيات الخبيثة في حدوث خلل مرة أخرى في نوفمبر 2016 ويناير 2017.

أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أنّ منظّمة واحدة من بين كل 61 منظّمة تعرّضت لهجمة من برامج الفدية (أو ما يُعرَف بال"رانسوم وير") أسبوعيًا عام 2021، على صعيد العالم؛ فإنّ الحكومات ومجالات التصنيع والخدمات والتعليم والرعاية الصحية كانت القطاعات الأكثر تعرّضًا لهجمات برامج الفدية.

وكذلك تُشير صحيفة "ذا ناشونال" إلى أنّ "هجمات البرمجيات الخبيثة في الشرق الأوسط قفزت إلى 161 مليون في النصف الأوّل من العام 2021، إذ أصبحت المنطقة هدفًا لمجرمي الإنترنت وسط تزايد الإقبال على العمل عن بُعد وما رافقه من تحوّل رقمي سريع"

ولا ننكر أنه زاد هذا الخطر خلال الجائحة، عندما بدأ الناس يعملون عن بعد، وبالتالي بات يُمكنهم الوصول إلى كل شيء على الإنترنت، ممّا خلق حلقات ضعيفة ضمن نظام الشركات.

- إنّ المسؤولية التي تقع على عاتق الحكومة تتمثّل في تأمين فضاء سيبراني آمن للمواطنين، وتسهيل نقل المعلومات بطريقة سلسة وآمنة ونشر التوعية حول أهميّة الأمن السيبراني في المجتمع؛ كذلك يجب علينا ان ندرك حمايةُ خصوصية المرء لا تتوقف عليه وحده، بل تتوقف أيضاً على الآخرين. والخصوصية حق، ولكنها أيضاً مسؤولية. ومن المهم أن يضع المرء في اعتباره أنَّ أيَّ تصرف يقوم به عبر الإنترنت يمكن أن تكون له عواقب على الآخرين.

المراجع

١.عبدالرحمن عاطف ابو زيد،٢٠١٩م،الأمن السيبراني في الوطن العربي..دراسة حالة المملكة العربية السعودية،المركز العربي للبحوث والدراسات http:// www.acrseg.org/41356

٢. الإسكوا ، توصيات السياسة بشأن السلامة الإلكترونية والقتال الجريمة الإلكترونية في المنطقة العربية ، الأمم المتحدة ،نيويورك ، 2015 (pdf)

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

سلطنة عمان..
واحة الاستقرار في شبه الجزيرة العربية

د/ سامي محمد قاسم - رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

هي دولة عربية تقع في غرب آسيا ونظام حكمها ملكية مطلقة وتشكل المرتبة الثالثة من حيث المساحة في شبه الجزيرة العربية وتقع سلطنة عُمان في الربع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وتغطي مساحة إجمالية تبلغ 309.500 كم² و يحدها من الشمال خليج عمان ومن الشمال الغربي الإمارات العربية المتحدة ومن الغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب اليمن ومن الجنوب الشرقي بحر العرب.

تمتد سواحلها على مسافة 3165 كلم من مضيق هرمز في الشمال وحتى الحدود مع اليمن، وتطل بذلك على بحار ثلاثة هي: بحر العرب، بحر عمان، والخليج العربي. ويحدها من ناحية الغرب دولة الإمارات العربية المتحدة (طولها 410 كم) والمملكة العربية السعودية (طولها 676 كم)، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية (طولها 288 كم) ومن الشمال مضيق هرمز، ومن الشرق بحر العرب. وتقع سلطنة عمان بين خطي عرض 16° 40‘ و20‘ 26° شمالا وبين خطي طول 50‘ 51°و 40‘ 59° شرقا.

نظام الحكم في عُمان سلطاني وراثي والسلطان الحالي هو: هيثم بن طارق آل سعيد، الذي تولى الحكم في 11 يناير 2020 عقب وفاة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور آل سعيد صاحب أطول فترة حكم في الشرق الأوسط حتى وفاته، لا يسمح الدستور العُماني بالأحزاب السياسية بينما حق الانتخاب مكفول لكل مواطن عُماني بلغ الواحدة والعشرين من عمره لاختيار أعضاء مجلس الشورى.

من أواخر القرن 15 كانت سلطنة عُمان إمبراطورية قوية تتنافس مع المملكة المتحدة والبرتغال على النفوذ في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وكانت ذروتها في القرن 19، النفوذ العُماني وسيطرته التي تمتد عبر مضيق باب السلام إلى العصر الحديث الإمارات وباكستان و إيران وجنوباً حتى زنجبار.

بلغ تعداد سلطنة عمان حسب تقديرات سنة 2017م 4 ملايين و592 الف و115 نسمة، منهم 2,486,093 عُمانيين 2,106,022 أجنبي.. لنظام الأساسي في سلطنة عمان الأساسي للدولة يعبر في المادة 11 على أن ”يقوم الاقتصاد الوطني على العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر“.

المواطن العماني يتمتع مستويات المعيشة جيدة، ولكن المستقبل غير مؤكد مع احتياطيات عمان من النفط محدودة، تبذل عمان، في السنوات الأخيرة، جهوداً حثيثة للتحوّل نحو اقتصاد ما بعد النفط.

تؤمّن صادرات النفط الخام، راهناً، ما نسبته 71 في المئة من الإيرادات الحكومية، التي تعتمد مسقط عليها، بصورة متوقّعة إلى حد ما، للتخفيف من الأعباء الاقتصادية المترتّبة عن البطالة المتزايدة في صفوف الشباب، والموجات المتصاعدة من اللاجئين اليمنيين، ودعم التكاليف المعيشية الأساسية لنحو 84000 أسرة متدنّية الدخل، أو حوالي ثلث المواطنين.

بات استخراج احتياطيات الغاز والنفط المتناقصة في عُمان، والتي من المتوقّع أن تنضب بالكامل في غضون 14 و27 عاماً على التوالي، أمراً باهظ التكلفة.

ترى مسقط في التنوّع الاقتصادي حلاً للمشكلة، ما يجعله الأولوية القصوى في ”رؤية 2040“، أي الخطة

الإنمائية التي أُطلِقت في العام 2017. تُركّز الرؤية، وهي عبارة إلى حد كبير عن إطار جديد لـ"رؤية 2020" التي أُطلِقت في العام 1995، على تحديث الزراعة، واستحداث بيئات حاضنة للتكنولوجيا والشركات الناشئة، وتعزيز السياحة، وإنشاء مناطق صناعية حرة على مقربة من المدينتَين المرفئيتين صلالة والدقم.

لقد فوّض مجلس الوزراء في سلطنة عمان وزارة الزراعة والشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة، وضع برامج هادفة إلى تعزيز الإنتاج الزراعي، والاستثمار فيها، وتنفيذها. ويشتمل ذلك على زيادة المنتجات المخصصة للتصدير، مثل البلح والعسل والفواكه. لهذه الغاية، تنوي عمان اعتماد نظام الري الدقيق والمعالجة غير الحرارية لزيادة المحاصيل وتحسين جودتها مع استخدام كميات أقل من المياه.

ان السلطنة تمتلك - من منظور اقليمي - حالة من الاستقرار الأمني وقوة عمل بشرية ومعدل نمو سكاني مرتفع، التنوع البيئي الواسع والمعالم الحضارية الراسخة) التي تؤهلها وفقا لنظريات الميزة النسبية لاكتساب ميزة الهوية السياحية، ومن جانب آخر فان السلطنة لديها موقع استراتيجي متميز يجعل منها بوابه الشرق الأوسط الذي يربطها مع دول رابطة المحيط الهندي

وحققت السلطنة خلال العقود الثلاثة الأخيرة إنجازات على أكثر من صعيد في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ فالتجربة العمانية شملت كل شيء بدءا بالصناعة والزراعة وانتقالا للسياحة بعدها الصناعات الثقيلة والصناعات البتروكيماوية والاستيراد والتصدير، ولكن كل هذه المحاولات لم تستطع خلق هوية للاقتصاد الوطني في السلطنة أو بمعنى أدق لا يمكن القول بأن الاقتصاد العماني هو اقتصاد سياحي أو زراعي أو صناعي أو متخصص في اقتصاديات المعرفة (التعليم وتنمية الموارد البشرية)، كما لا يمكن القول بأن السلطنة لديها مدن ذات هوية سياحية أو صناعية ذات وجهة ثقافية وفنية ..

كما سعت سلطنة عمان لدعم القطاع الخاص من خلال خصخصة شركات القطاع العام فمن اقتصاد تسيطر عليه الحكومة إلى اقتصاد يعد القطاع الخاص أهم أركانه، خطة تقوم حكومة سلطنة عُمان على تنفيذها بخصخصة عدد من الشركات الحكومية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من أجل تطوير العمل في تلك الشركات.

جهاز الاستثمار العُماني، الذراع الاستثماري للحكومة، بدأ خطة لخصخصة نحو 30 شركة تابعة للجهاز خلال الـ5 السنوات المقبلة ستوفر نحو 2.5 مليار ريال عُماني بما يعادل نحو 6.4 مليارات دولار (الريال العُماني يساوي 2.60 دولار).

ايضا سعت لتوسعة نطاق استثماراتها وخلق شراكات اقليمية ودولية حيث وقعت عددا من الشركات المملوكة لجهاز الاستثمار العُماني والقطاع الخاص، 13 مذكرة تفاهم مع شركات سعودية بقيمة استثمارات تبلغ 30 مليار دولار، في قطاعات تشمل الطاقة والطاقة المتجددة والصناعات الدوائية والاستثمارات في منطقة الدقم بالسلطنة.

كما وقعت الكويت العقود الهندسية للبدء بعمليات إنشاء مصفاة الدقم التي تمتلك فيها 50% في سلطنة عمان، وستصل الطاقة التكريرية للمصفاة عند التشغيل إلى نحو 230 ألف برميل يوميا وستنتج الديزل ووقود الطائرات بالإضافة إلى النافتا والغاز المسال.

كما تمتلك قطروسلطنة عمان مصنع لإنتاج الحافلات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في السلطنة باسم شركة "كروة موتورز" والمشروع هو شراكة إستراتيجية بين شركة مواصلات قطر التي ستمتلك 70% من الشركة، بينما سيمتلك الصندوق العماني للاستثمار النسبة المتبقية.

كما تخطط الصين لاقامة تسع منشآت صينية ، من بينها مصنع للميثانول بتكلفة 2.8 مليار دولار ومصانع للأنابيب ومصنع لتجميع السيارات بقيمة 84 مليون دولاروفندق بقيمة 203 ملايين دولار، ومن المتوقع استكمالها في غضون خمس سنوات.

كما اتاحت بورصة مسقط تملك الاجانب بنسبة 100% في اطار سعيها لجذب الاستثمارات الاجنبية لها حيث أصبح التملك متاحا بنسبة 100% للمستثمرين من كافة الجنسيات.

فسلطنة عمان تمتع بموقع جغرافي مذهل وبحسب تقرير لموقع المونيتور (Al-monitor)، فقد تكون السلطنة مستقبلا خيارا بديلا في مجال الموانئ والخدمات اللوجستية، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ خطوات جادة في مجال استغلال هذا الموقع الجغرافي الفريد، فإشراف البلاد على 3 مسطحات مائية مهمة للغاية هي: مدخل الخليج العربي -بعيدا عن مضيق هرمز- وبحر عُمان وبحر العرب يعطيها ميزة كبيرة في تعظيم مواردها من خلال استغلال موانئها في مجال الخدمات اللوجستية.

ويعد قطاع الخدمات اللوجستية من أفضل القطاعات الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، ووسيلة من وسائل تنويع الاقتصاد في أي دولة، ويحتل هذا القطاع مكانة مرموقة في قائمة الاستثمار الأجنبي بالنظر إلى الفرص الكبيرة التي تعرضها الموانئ العُمانية، كما أنه يفتح المجال لدعم مجالات ذات صلة، مثل السياحة والثروة السمكية والصناعات التحويلية والتعدينية.

وتطمح سلطنة عمان لترجمة اهتمامها بالقطاع اللوجستي إلى إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي للبلاد بما قيمته 14 مليار ريال عماني (36.4 مليار دولار) بحلول عام 2040، حيث تتوقع البلاد أن تصبح مركزا عالميا للخدمات اللوجستية في عام 2040.

وتعد منطقة الدقم أكبر منطقة اقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل نموذجا للتكامل الاقتصادي، إذ تحوي 8 مناطق اقتصادية وخدمية تتمثل في ميناء متعدد الأغراض، وحوض جاف لإصلاح السفن، وميناء للصيد، ومناطق سياحية وصناعية ولوجستية، ومدينة تعليمية، ومدينة سكنية حديثة.

ويأتي ميناء الدقم كأكبر ميناء في السلطنة، والذي يتوقع أن يجلب مزيدا من الأرباح للاقتصاد العماني ويوفر فرصا كبيرة للاستثمارات الأجنبية، مثل الخدمات اللوجستية كالنقل البري والبحري والجوي.

ويشكل الموقع الاستراتيجي لمنطقة الدقم أحد أهم العوامل التي تشجع على إنشاء منطقة اقتصادية فيها، إذ تطل المنطقة على بحر العرب، وتتميز بقربها من الأسواق الخليجية والآسيوية واحتوائها على ثروات معدنية وأراضٍ شاسعة.

وبالإضافة إلى منطقة الدقم تتمتع أيضا المنطقة الحرة في صلالة بميزة فريدة تتمثل في إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية والدول المصدرة للمواد الخام، مما يتيح الاستيراد والتصدير من وإلى كافة أنحاء العالم، فضلا عن أنها من المواقع الأكثر تنافسية من حيث التكلفة في المنطقة.

ويعد ميناء صلالة مركزا عالميا و إقليميا في قطاع إعادة الشحن، ويأتي في المرتبة الثانية عربيا بعد ميناء دبي من حيث الحجم، وفي المرتبة الأولى بالمحيط الهندي، كما يعد واحدا من أكبر موانئ المياه العميقة في العالم.

وتقدم الحكومة العمانية عدة تسهيلات وحوافز، مثل حرية التملك بنسبة 100%، والإعفاء من ضريبة الدخل، بالإضافة إلى أنه لا توجد أي قيود على الاستيراد أو تحويل رأس المال، مما يسهل التواصل مع الشركاء الدوليين والشركات التابعة.

أما المنطقة الحرة في صحارفقد تم تأسيسها بموجب مرسوم سلطاني عام 2010، وهي منطقة متعددة الإنتاج وتجتذب عددا من المستثمرين في مجال الصناعات الخفيفة والتحويلية واللوجستية، ويعد ميناء صحار وسيطا تجاريا لنقل البضائع الواردة إلى أسواق المنطقة وشحن البضائع الصادرة إلى أسواق مختلفة.

كما أن الخط البري الواصل بين عمان والسعودية، من شأنه تسهيل نقل البضائع عبر #ميناء _الدقم المطل على بحر العرب والمحيط الهندي الى العالم، دون المرور بمضيق هرمز المهدد بالاضطراب بين وقت وآخر، الطريق البري ستستفيد منه عدة دول أخرى مثل الكويت والعراق وقطر الى جانب ربط خط الحرير البحري.

كما دشّنت سلطنة عُمان أكبر محطة إنتاج للطاقة الكهربائية النظيفة في البلاد، بتكلفة استثمارية تقدّربنحو 155 مليون ريال عُماني (403 ملايين دولار) وبسعة 500 ميغاوات.

يتضح من ما سبق أن سلطنة عمان ادركت أن بقاء اعتمادها على النفط يعرضها لخطر وجودي فسعت إلى ايجاد الحلول اللازمة وانتهجت سياسة التخطيط الاستراتيجي فرغم وجود خطة وضعتها بأس مرئية 2020 إلا أنه قامت بتعديلها بناء على المتغيرات الدولية والاقليمية ورئيتها المستقبلية لتخرج برؤية طموحة محددة الاهداف 2040م حيث تم اعدادها في 22 ديسمبر 2013، وذلك في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد الذي كلّف هيثم بن طارق - السلطان الحالي - برئاسة اللجنة المُعدّة لها. جاء في أمر تشكيلها وجوب: «إعداد الرؤية المستقبلية 2040 وبلورتها وصياغتها بإتقان ودقة عالية في ضوء توافق مجتمعي واسع ومشاركة فئات المجتمع المختلفة، حيث تكون

مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستشرفة للمستقبل بموضوعية ليتم الاعتداد بها كدليل ومرجع أساسي لأعمال التخطيط في العقدين القادمين». تقوم رؤية عمان 2040 على ثلاثة محاور أساسية، هي: «الإنسان والمجتمع»، و«الاقتصاد والتنمية»، و«الحوكمة والأداء المؤسسي». ترتكز الخطة على تنويع الاقتصاد العماني بعيدًا عن عائدات النفط ، و أقرت الرؤية من قبل السلطان هيثم بن طارق في 15 ديسمبر 2020، وتسعى عمان برؤية 2040 لأن تحقّق في العام 2040، مجموعة من الأهداف، منها:

تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر الابتكار العالمي لتصبح عمان من أفضل 20 دولة.

تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية، لتصبح عمان من أفضل 10 دول.

تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات، لتصبح عمان من ضمن أفضل 10 دول.

زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 90%.

تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر التنافسية العالمية لتصبح عمان ضمن أفضل 20 دولة.

رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5%.

تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر الأداء البيئي، لتصبح عمان ضمن أفضل 20 دولة.

رفع نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الناتج المحلي إلى 10%.

رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 90%.

رفع حصة القوى العاملة العمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص إلى 40%.

ومن هنا تبرز اهمية وجود خطة واضحة الاهداف لكي تسير عليها الحكومات مهما اختلفت مسمياتها.

■ الدروس المستفادة من تجربة سلطنة عمان:

- لا يمكن تحقيق تنمية بدون استقرار سياسي.
- ان وجود خطةً استراتيجية محددة الأهداف هي الخطوة الأولى في تحقيق الاهداف التنموية.
- ان اغلب مميزات سلطنة عمان الاقتصادية هي مميزات تمتلكها اليمن بل أن اليمن تمتلك مميزات أكبر من سلطنة عمان لكن الفرق في أن سلطنة عمان أدركت أهمية استغلال هذه الميزات وسعت لتطويرها وامنت بقدراتها وسعت لتنويع مواردها.

إلى من يهمه الأمر:

أما حان وقت تحصيل الموارد العامة؟

د. حسين الملعسي

عندما نتكلم عن الموارد العامة فإننا نقصد الموارد المالية التي في الأساس هي موارد الدولة السيادية والتي بدونها لا يمكن الحديث عن دولة تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للمواطنين قبل غيرها مما يتطلب تحقيقه من استقرار سياسي وتقدم تنموي وغيرها من مهام الدولة الراشدة التي تسعى لتحقيق تقدم شامل لصالح السكان.

مصادر الموارد المالية معروفة لمؤسسات الدولة المشرفة عليها وخاصة وزارة المالية والبنك المركزي سواء كانت مركزية أو محلية داخلية أو خارجية.

كانت موارد الدولة مهدورة خلال الفترات السابقة للحرب وزاد الهدر بعد الحرب بشكل شامل حيث يودع في خزينة الدولة الفتات والباقي يذهب لصالح أفراد وقوى ليس لها الحق في ذلك مطلقًا وغالبيتهم للأسف يعملون في مؤسسات الدولة.

موارد الضرائب والجمارك وموارد مبيعات نفط وغاز ورسوم ومتحصلات في الداخل والخارج لا تحصل على أساس القوانين وأن حصل اليسير منها بفواتير فإن ذلك لا يعكس نسب الجباية القانونية.

كثير من الموارد محجوزة في حسابات خارج حسابات الدولة الرسمية ويمتنع القائمين عليها من إيداعها في حسابات البنك المركزي وذلك لأسباب متعددة ليس هنا مكان تفنيدها.

لا يمكن الحديث عن تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي قبل ايقاف نهب وهدر الموارد المالية وإيداعها في البنك المركزي عدن.

ولأجل وقف هدر الموارد المالية وأهمية تحصيلها وإيداعها حسابات الحكومة في البنك المركزي نقترح التالي:

- توريد الموارد المالية من المصادر الداخلية والخارجية إلى حسابات البنك المركزي دون أي استثناءات.
- إيداع الموارد المالية المجمدة في المحافظات إلى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي.
- توريد موارد الجمارك والضرائب من الموانئ البرية والبحرية إلى البنك المركزي.
- إعادة النظر في وضع مؤسسات تحصيل الموارد المالية إداريًا وتنظيميًا وبشريًا.
- مركزة الصرف من الموارد السيادية وتفعيل الصرف عبر الموازنة.
- استخدام الشيكات في تحصيل وصرف الموارد وعبر المؤسسات المرخص لها.
- تنشيط ودعم مؤسسات الجمارك والضرائب وإعادة تأهيلها مؤسساتيًا وإداريًا وفنيًا وتقنيًا.
- إلغاء أي إعفاءات أو استثناءات مخالفة للقانون في تحصيل الموارد.
- وقف كل الأشكال المستحدثة لجباية الموارد خارج المؤسسات المصرح لها بذلك.
- تفعيل دور البنك المركزي في إدارة الموارد المالية وبالتعاون مع وزارة المالية.

بعد ذلك يمكن إحداث تحسن في سعر صرف الريال وتخفيض الأسعار وتحسين الخدمات.

والله من وراء القصد ،،

- رئيس التحرير

سدد عدن نت

بأسرع طريقة

من تطبيق #بنك_القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com

* تطبّق الشروط والأحكام